مجلس الأمن

السنة السابعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٤٦٠**

الثلاثاء، ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غايان	(موريشيوس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيدة أودانل
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبه
	سنغافورة	السيد محبوباني
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيدة كامارا
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلينغا – إبوتو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المكسيك	السيد مرين – بوش
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	البارونة أموس
	النرويج	السيد ترافيك
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد نغروبونتي

جدول الأعمال

الحالة في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة (S/2002/46)

02-23355 (A)
0223355

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في أفريقيا

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لموريشيوس لدى الأمم المتحدة (S/2002/46)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي اسبانيا، أنغولا، أوغندا، أوكرانيا، بنغلاديش، تونس، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، جيبوتي، زامبيا، السنغال، سيراليون، غانا، كندا، كوبا، كوت ديفوار، كينيا، ماليزيا، مصر، المغرب، موزامبيق، نيجيريا، الهند، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد أرياس (اسبانيا)، السيد شيكوتي (أنغولا)، السيد سيماكولاكيوانوكا (أوغندا)، السيد كوتشينسكي (أوكرانيا)، السيد شودري (بنغلاديش)، السيد مجدوب (تونس)، الآنسة دورانت (جامايكا)، السيد مسهل (الجزائر)، السيد دورده (الجماهيرية العربية الليبية)، السيد شي أوكينوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية)، السيدة مابودافهاسي (جنوب أفريقيا)، السيد علهاي (جيبوتي)، السيد كالومبا (زامبيا)، السيد غاديو (السنغال)، السيد كامارا (سيراليون)، السيد إيفا أبيتنغ (غانا)، السيد دوفال (كندا)، السيد رودريغيز باريا (كوبا)، السيد جاغون - بي (كوت ديفوار)، السيد جلانغو (كينيا)، السيد حسمي (ماليزيا)، السيد أبو الغيط (مصر)، السيد الفاسي فهري (المغرب)، السيدة فيلهو رودريغيس (موزامبيق)، السيد أباتا (نيجيريا)، السيد شارما (الهند)، السيد موتومورا (اليابان) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد جورج شيكوتي نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا؛ ومعالي السيد عبد القادر مسهل الوزير المسؤول عن الشؤون الأفريقية في الجزائر؛ ومعالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ ومعالي السيدة ر. ت. مابودافهاسي وزيرة شؤون البيئة والسياحة في جنوب أفريقيا؛ ومعالي السيد كاتيل كالومبا وزير الشؤون الخارجية الجديد في زامبيا؛ ومعالي السيد شيخ تبدياني غاديو، وزير الشؤون الخارجية والاتحاد الأفريقي والمغتربين في السنغال؛ ومعالي السيد طيب الفاسي فهري، نائب وزير الشؤون الخارجية في المغرب؛ وسعادة السيدة فرانسيس فيلهو رودريغيس، نائبة وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، واستنادا إلى المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أود أن أرحب بحرارة باسم المجلس بسعادة السيد أمارا عيسى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، وأن أدعوه إلى شغل المقعد المخصص له على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد إيفان سيمونوفيتش، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي علمت أنه ليس موجودا معنا في القاعة الآن، ولكنه سيشغل المقعد المخصص له عندما يحضر.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله - الحالة في أفريقيا. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة. وأود أن أوجه نظر أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2002/46 التي تتضمن المبادئ التوجيهية الموضوعة لهذا الاجتماع.

وأود أن أرحب الآن بوكيلة الأمين العام سعادة السيدة لويز فريشيت في هذه الجلسة وأن أدعوها إلى الإدلاء بكلمة.

السيدة فريشيت (تكلمت بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أستهل كلمتي بالترحيب بكم في هذا المبنى وأن أشكركم على كل ما يفعله بلدكم لصالح الأمم المتحدة وأفريقيا. إن موريشيوس بوصفها بلدا ديمقراطيا متعدد الأحزاب يتنامى اقتصاده بسرعة، تمثل إحدى أعظم قصص النجاح لأفريقيا. ومثالكم الذي يجب أن يحتذى به ينبغي أن يشجع جميع الأفريقيين ويلهمهم أثناء سعيهم إلى تنفيذ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، مع التأكيد الجدير بالثناء على حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساعدة الذاتية الأفريقية.

وأود أيضا أن أرحب بالأمين العام الجديد لمنظمة الوحدة الأفريقية، الذي يتحمل المسؤولية الجسيمة المتمثلة في الإشراف على تحويل المنظمة إلى الاتحاد الأفريقي. وأملنا جميعا أن يتجلى هذا التغيير في تحول مؤات لثروات القارة، ونحن نتطلع إلى شراكة أوثق وأكثر فعالية بين منظمتينا.

ويأسف أميننا العام بشدة لعدم تمكنه من حضور اجتماع اليوم. وهو يرحب بتركيز المجلس المستمر على أفريقيا، التي ما زالت تشغل ما متوسطه ٦٠ في المائة من وقت المجلس في الوقت الذي يتركز فيه اهتمام العديد من الناس على مسائل أخرى.

كما أشكركم، سيدي الرئيس، على مجموعة المبادئ التوجيهية المفيدة جدا التي وضعتموها لهذا الاجتماع، وقد قام بتعميمها علينا ممثلكم الدائم في وقت سابق من هذا الشهر. وينبغي أن تؤدي القائمة الواضحة والشاملة للأسئلة التي تتضمنها إلى مساعدتنا في تركيز تفكيرنا على المسائل التي تشغل بالنا جميعا.

وسوف أركز اهتمامي في بياني هذا على تناول قلة من هذه المسائل دون أن أحاول العودة من جديد للحديث عن كل الأسباب الجذرية الكامنة وراء الصراعات في أفريقيا. فتلك المسائل غطاها باستفاضة تقرير الأمين العام الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٨ والتقارير التالية له، فضلا عن القرارات الصادرة عن هذا المجلس والجمعية العامة. والواقع أن بعضها يقع خارج نطاق جدول أعمال هذا المجلس. وتلك المسائل يجب بالطبع أن تعالج على سبيل الاستعجال الشديد ولكن في إطار محافل أخرى، مثل المؤتمرين العالميين المقبلين حول تمويل التنمية والتنمية المستدامة.

إلا أنني لا بد من أن أذكر على الأقل موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ليس فقط باعتباره يشكل الآن أكبر خطر وحيد يهدد التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأفريقيا، بل أيضا لأنه من العناصر التي تساهم في معظم الأسباب الجذرية العميقة للصراعات إن لم يكن فيها كلها. وتشارك منظومة الأمم المتحدة إلى جانب شعوب أفريقيا في

مكافحة هذه الآفة الرهيبة، وليست هذه بالتأكيد اللحظة التي يمكن أن تتراخى جهودنا فيها.

غير أنني أرى اليوم أنه سيكون من المفيد للغاية إذا تمكنا من أن نركز اهتمامنا على القضايا التي يتحمل هذا المجلس مسؤوليات مباشرة عنها وعن اتخاذ قرارات بشأنها، خصوصا وأننا يجب أن نغتنم فرصة وجود السيد عيسى بيننا لكي نركز على بناء علاقة أقوى بين الأمم المتحدة، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية التي تعتبر سمة مشجعة من سمات الوضع الأفريقي العام.

في هذا السياق يتساءل المرء عما إذا كانت الأمم المتحدة تضطلع بدورها في دعم المبادرات الإقليمية، لا سيما في الحالات التي يطلب فيها من المجلس الإذن بعمليات حفظ السلام. والرد على هذا التساؤل يتمثل في رأينا في أن المشاورات والتعاون بين الأمم المتحدة وشتى الترتيبات الإقليمية الأفريقية قد تزايدت بشكل كبير في السنوات الأخيرة، لا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. وقد عملت الأمم المتحدة بشكل وثيق مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بصفة خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأمنية في منطقة حوض نهر مانو. وحضرت وفود رفيعة المستوى من هاتين المنطقتين دون الإقليميتين هنا لإجراء مشاورات، كما أوفد المجلس بعثات لتقصى الحقائق إلى أفريقيا.

وفيما يتعلق بمنظمة الوحدة الأفريقية، عقدت اجتماعات منتظمة بين أمانتينا العامتين على مستوى القمة وعلى مستوى الخبراء على حد سواء. ولكن تلك الاتصالات يمكن أن تعزز أكثر من ذلك، ونحن بشكل خاص بحاجة إلى مضاعفة تعاوننا مع الآليات السياسية التي أنشأتها بعض المنظمات دون الإقليمية، بحيث يمكننا أن نعمل معها في استحداث نهج متكاملة لمنع اندلاع الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام. وينبغي أن تشمل تلك النهج التعاون لا في مجالات السياسة والأمن فحسب، بل أيضا في مجموعة واسعة من القضايا، مثل حقوق الإنسان، والإغاثة الإنسانية، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وأملي أن يؤدي إنشاء مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا وعقد المؤتمر الدولي المقترح لبحث موضوع منطقة البحيرات الكبرى إلى أن يساعد كل منهما بطريقته الخاصة في تحسين الروابط المؤسسية ومن ثم بناء الثقة بين بلدان هاتين المنطقتين دون الإقليميتين أثناء سعيها إلى تعزيز تلك السياسات التكاملية.

ولكن دعونا لا نخدع أنفسنا. فليس من الممكن إحراز تقدم كبير في سبيل تحقيق أي من هذه الأهداف ما لم تتوفر إرادة سياسية حقيقية لمواصلة السعي إلى السلام من جانب القادة الأفريقيين، وللعمل بشكل حازم لدعم أفريقيا من جانب أعضاء هذا المجلس.

ومن الضروري أيضا أن نساعد شركاءنا الأفريقيين على تعزيز قدراتهم السوقية، ولا سيما في مجال حفظ السلام. وقد أظهرت منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية والعديد من فرادى الدول اهتماما يستحق الإشادة في مجال الاضطلاع بدور أكبر في حفظ السلام في أفريقيا، ولكن قدرتها على القيام بذلك حاليا مقيدة للغاية نظرا للافتقار إلى التدريب والموارد، ولا سيما نقص المعدات والإمدادات الأساسية التي تحتاجها أي وحدة للبقاء على مسرح العمليات. ولذا فإن من الضروري أن يبذل المجتمع الدولي جهدا جديا ومتضافرا لبناء هذه القدرات الإقليمية والمحافظة عليها.

وتقوم الأمم المتحدة فعلا بتيسير الاتصالات بين البلدان الأفريقية المساهمة في عمليات حفظ السلام، من

جهة، والدول المانحة التي يمكن أن تقدم المعدات والمواد السوقية، من جهة أخرى، ويسرنا أن نضطلع بالمزيد في هذا المجال الحيوي. وقد ظللنا نعمل أيضا مع منظمة الوحدة الأفريقية والجهات المؤثرة دون الإقليمية، من خلال تقاسم المعلومات، والتدريب وتبادل الموظفين، لتحسين قدرتها على دعم عمليات السلام. ويمكنني أن أذكر بالتحديد البعثة المشتركة بين الوكالات التي زارت غرب أفريقيا في آذار/مارس من السنة الماضية وقدمت توصيات عديدة لتحسين قدرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

وتنطبق اعتبارات مماثلة على برامج الإنعاش في مجتمعات ما بعد الصراع. ومبادئكم التوجيهية، سيدي الرئيس، تحدد بحق التنفيذ الفعال لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كعنصر حيوي من عناصر بناء السلم بعد انتهاء الصراع. والواقع أن العديد من عمليات السلام في أفريقيا قد تعطلت لأن هذا الجانب البالغ الأهمية – ولا سيما عنصر إعادة الإدماج – إما أنه أهمل أو لم يدعم. ويجب أن يقام في الحالات الراهنة والمستقبلية على أساس مالي قوي وطويل الأمد.

ومن الجوانب الأخرى ذات الصلة الوثيقة، وذات الأهمية البالغة كذلك، المصالحة الوطنية والمساءلة عن الفظائع المرتكبة. وهاتان العمليتان هامتان للغاية لنجاح بعثاتنا إلى الدرجة التي اقترح فيها أنه ربما يرغب المجلس في أن يدرجهما مستقبلا في ولايات الأمم المتحدة واقترح أن يكون تمويلهما على أساس أقوى.

وفي الحالة المحددة الخاصة بسيراليون، أبدى الأمين العام ثقة كبيرة بالإرادة السياسية للدول الأعضاء والتزامها بموافقتها على إنشاء المحكمة الخاصة التي صدرت ولايتها من هذا المجلس على الرغم من النقص في الأموال المتعهد بها حتى الآن والبالغ قدرها ١,٤ مليون دولار للسنة الأولى و ٧,٤ مليون دولار للسنوات اللاحقة. ولم يتقرر بعد ما إذا كان هذا نموذجا وافيا لتمويل مؤسسات المساءلة في الصراعات الجارية في مناطق أخرى من القارة، بل وفي ما وراءها.

ويسأل استبيانكم، سيدي، عن مدى فعالية الجزاءات التي فرضها المجلس وعن أي مدى خدمت غرضها كتدابير وقائية أو قسرية في الصراعات الأفريقية. وقد ركز معظمها، كما تعلمون، على حظر توريد الأسلحة. وكانت فعاليتها محدودة بعناصر شتى، بما في ذلك عدم توفر الدعم السياسي الكافي، وثغرات الحدود وعدم ضبطها من قبل الشرطة، والهياكل الأساسية غير الكافية، والافتقار إلى الموارد اللازمة للمراقبة والتنفيذ، و – مرة أخرى – عدم توفر القدرات الإقليمية ودون الإقليمية بصورة كافية.

ولكن قطعا تم إحراز تقدم منذ أن أخذ المجلس ينشئ أفرقة خبراء للتحقيق في الانتهاكات. إذ تمكنت هذه الهيئات من الكشف عن الشبكات الضالعة في انتهاك الجزاءات ووضع مقترحات عملية بعيدة الأثر للمراقبة. ذلك جعل عمليات البيع غير المشروع للماس والموارد الوطنية الأخرى في سيراليون وأنغولا أكثر صعوبة، وقلص إلى حد كبير من قدرة الجماعات المسلحة على تحدي إرادة المجتمع الدولي، كما عبر عنه هذا المجلس.

وقد أظهر المجلس في رده على أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وحدة وتصميما جديدين في التعامل مع الذين يسعون إلى استغلال المعاملات المالية لغايات غير قانونية وعنيفة؛ ووجد المجلس في القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) آلية جديدة مبشرة بضمان الامتثال لقراراته. وآمل أن يستخدم المجلس هذه الآلية السياسية المعثور عليها جديدا، وربما يستخدم آلية مماثلة، لتعزيز دعوته إلى الدول الأعضاء لتجعل انتهاك حظر توريد الأسلحة الذي يفرضه مخالفة جنائية في إطار قوانينها الوطنية.

ويشير القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) أيضا إلى العلاقة الوثيقة بين الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة العابرة للحدود، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، وغسل الأموال والاتجار غير المشروع بالأسلحة. وكل هذه الأنشطة تؤدي دورها في الصراعات في أفريقيا وآمل أن يقود هذا الربط المجلس إلى تركيز اهتمام أكثر على التجار غير الشرعيين.

وعلى نحو أعم، فإن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ذكرتنا جميعا بالخطر الذي يواجه النظام الدولي عندما تنهار هياكل الحكم في أي مكان وتصبح دولة من الدول أو منطقة ما عرضة للفوضى وملاذا للخارجين على القانون. وبما أن خطر حدوث هذا كبير الاحتمال في أفريقيا مثلما هو في أي مكان آخر، سيكون من الخطأ المضاعف السماح لهذه الأحداث بأن تصرف انتباهنا عن مشاكل أفريقيا. بل على العكس من ذلك، إذ أن لهذا المجلس أسبابا أقوى أكثر من أي وقت مضى للنظر فيما يمكن أن يفعله لتعزيز هياكل الدولة وتشجيع إقامة حكومات فعالة وخاضعة للمساءلة في تلك المنطقة من العالم.

وإنني لا أدعي تقديم قائمة شاملة بكل الإجراءات اللازمة لإزالة أسباب الصراع في أفريقيا، ناهيك عن تعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة. وكما قلت في البداية، إن العديد من تلك الإجراءات يقع خارج اختصاص المجلس تماما، ولكني أعتقد أني ذكرت عددا من النقاط التي يمكن للمجلس أن يتخذ فيها إجراء مفيدا.

وسنستمع أنا وزملائي بعناية دقيقة للتعليقات والمقترحات التي تقدم خلال هذه المناقشات. وكونوا مطمئنين إلى أننا مستعدون وتواقون إلى المساعدة على تنفيذ مجموعة التوصيات العملية التي آمل أن تبرز حقا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائبة الأمين العام على كلماتها الرقيقة الموجهة إليّ، وإلى موظفي وفدي، وإلى بلدي.

أود الآن أن أدعو الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، السيد أمارا إيسي، لأخذ الكلمة.

السيد إيسي (تكلم بالفرنسية): أشعر بتأثر شديد لوجودي في هذه القاعة مرة أخرى، حيث كنت قد شعرت بالكثير من الفرح والانفعال في الماضي، بالنظر إلى كل الأزمات التي يتعين علينا معالجتها هنا الآن.

في البداية يسعدني، أصالة عن نفسي وبالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية، أن أهنئ مخلصا جمهورية موريشيوس على توليها رئاسة مجلس الأمن. فمن خلال موريشيوس، تتشرف القارة الأفريقية بأسرها ويُعترف بها باعتبارها إحدى الجهات المؤثرة الرئيسية في العلاقات الدولية اليوم.

وأقول مخاطبا العضوين الآخرين في المجلس، الكاميرون وغينيا، إني أود أن أشيد بالتزامهما تجاه أفريقيا والمجتمع الدولي ككل وبجهودهما الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين. وأشكر أيضا الممثلين الدائمين للعضوين الأفريقيين الخارجين من المجلس، تونس ومالي. وأخيرا أحيي تحية إجلال جميع أعضاء المجلس، الذين كلفهم المجتمع الدولي بالاضطلاع بالمهمة النبيلة التي أوكلها الميثاق إليهم. وأهنئهم على عملهم من أجل تحقيق السلم والاستقرار في جميع أرجاء العالم ولا سيما في أفريقيا. وبما أننا في بداية السنة، أتوجه إليهم بأطيب أمنياتي بسنة سارة وسعيدة.

لقد اعتادت الأمم المتحدة، وخصوصا مجلس الأمن، دعوة منظمة الوحدة الأفريقية على نحو منتظم لمخاطبتهما بشأن الحالة في أفريقيا. وهذا التبادل للآراء يتيح لنا فرصة ممتازة لنتشاطر آمال ومخاوف قارة على الرغم من تهميشها

الواضح، لا تزال تؤمن إيمانا عميقا بالمثل العليا لميثاق عام ١٩٤٥. وهي فرصة أيضا لنتبادل مع جميع أعضاء المجلس بعض الأفكار بشأن المسائل البالغة الأهمية وبشأن السبل اللازمة للتغلب على المصاعب التي تواجه بعض دولنا الأفريقية. وهكذا، فإن جلسة اليوم نفسها ستكشف عن الانتباه والاهتمام اللذين يكرسهما المجلس، ومن خلاله الأمين العام للأمم المتحدة لمستقبل قارتنا.

إن القرارات التي اتخذها المجلس مؤخرا، خاصة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، تشير أيضا إلى الالتزام الثابت للمجلس، الذي لا يمكن فصله عن الجهود الدؤوبة التي يبذلها يوما بعد يوم صديقي كوفي عنان لضمان مستقبل أفضل لأفريقيا.

وتتصدر شواغلنا المشاكل التي نواجهها في تحقيق السلام والأمن، وحالات الصراع التي لا تزال للأسف تطبع القارة الأفريقية بطابعها. وهذه الحالة تفرض نفسها في مرحلة دولية خاصة جدا، عقب الأحداث التي جرت في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي جعلت العالم يدرك الآن أكثر من أي وقت مضى بأن المسائل الأمنية تشكل قلقا بالغا ليس لبلدان وشعوب معينة فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي بأسره. وهذا يزيد من أهمية جلستنا ويتيح الفرصة للأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية للإصرار على الدور الذي تريد المنظمة القارية أن تضطلع به في تعزيز الآليات لمكافحة الإرهاب، وبصورة أعم، لتوطيد دعائم السلم والأمن في العالم.

ومن وجهة النظر هذه، فإن إسهام منظمة الوحدة الأفريقية هو نتيجة طبيعية للشراكة التي أنشأتها مع الأمم المتحدة عبر السنين. ولا شك أن أفريقيا تدرك أنها يلزم أن تعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية للبحث عن سبل ووسائل تعزيز السلام في العالم. وتحقيقا لذلك، اتخذت إجراءات عديدة هامة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات، وأسفرت في أحيان كثيرة عن حلول لصون السلام.

وبدون الإخفاق في إدراك جملة أمور منها العقبات السياسية والمالية الكثيرة، التي تعرقل عمل الآلية التي اعتمدتها قارتنا في عام ١٩٩٣، لا شك في أن تلك الآلية كانت مفيدة إلى حد كبير في المواءمة بين النهج المؤسسية والبرنامجية. والإصلاح الجاري حاليا في هياكل الجهاز الرئيسي وطرق عمله وإجراءاته يهيئ لنا فرصة لتحسين الأداء واكتساب الخبرة.

وعلى الصعيد القاري، إذا أسفر عمل منظمة الوحدة الأفريقية في حالات الصراعات، في كثير من الجوانب، عن شعور معين بالتفاؤل، فلا يزال يوجد على الصعيد الدولي نوع معين من الشك، الأمر الذي يشكل مصدر قلق لنا. إن العولمة الجارية حاليا، والتغييرات التكنولوجية الجوهرية المرافقة للعولمة، توضحان بجلاء بعض الإعاقات التي تعاني منها أفريقيا وتؤكدان تخوفنا من توقف قارتنا عن الحركة التي تصبغ العلاقات الدولية وتطورها في الوقت الراهن. وإذا لم نفكر بصورة جادة في تحسين الحالة وتمكين أفريقيا من أن تصبح بحق جزءا من نظام التجارة العالمي الجديد، فسيلحق تهميش قارتنا أضرارا بالغة باستقرارها وأمنها وتنميتها.

وكما قلت، تعقد جلسة اليوم في وقت حرج للغاية، حيث تتصف حالات الصراع، ولا سيما في القارة الأفريقية، ليس بزيادة عددها فحسب، بل أيضا بتعقيدها وتعدد أبعادها الداخلية والإقليمية والدولية التي تنطوي عليها. فإذا كان هناك انخفاض كبير في عدد الصراعات بين الدول في أفريقيا، فإن هذا التطور يوازيه ظهور صراعات داخلية، وهو ما لا توجد له آليات تسوية ملائمة، بصورة دائمة، فيما يبدو في الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ودأب الأمين العام للأمم المتحدة في أغلب الأحيان على التأكيد من جديد بأن مشاكل الأمن الدولي - والحالة في أفريقيا تشكل أحد المصادر الرئيسية للقلق - تنشأ في سياق مختلف عن سياق عام ١٩٤٥ حينما اعتمد الميثاق. ومن الآن فصاعدا، لا يتعرض أمن الدول للخطر فحسب، ولكن الخطر الأكبر يحيق بوجود الدولة ذاته كنظام للحكومة يعمل بانتظام. واليوم ثمة حاجة إلى ضمان الأمن الجماعي للدول على النمو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة والذي تتحمله بصورة متزايدة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بقدر ما توجد حاجة إلى ضمان الأمن العالمي للمجتمعات التي تقلقها الحروب الأهلية أو التهديدات الأخرى من قبيل الجريمة المنظمة والأوبئة الرئيسية مثل فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). فالحروب التي لا تزال تمزق أفريقيا إربا تؤدي في أغلب الأحيان إلى كوارث اقتصادية واجتماعية، على حد سواء. والتسليم بذلك هو الذي أسفر عن إقامة المزيد من التعاون بين منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، ولقد شارك السيد كوفي عنان شخصيا في هذا المجال. وكان تقريره في عام ١٩٩٨ حدا فاصلا، من بين جملة أمور، بتركيزه على أسباب الصراعات في أفريقيا، ولقد استرعى انتباه كثير من أعضاء مجلس الأمن إلى ضرورة بذل جهود نافعة لتسوية الصراعات.

والعوامل الثقافية والجغرافية والتاريخية المشتركة تعد فاصلة في تسوية الصراعات. ويجب أن يتوصل نهجنا إلى تحديدها ثم استخدامها لتعزيز طرق تسوية الصراعات. وفيما يتصل بالشراكة مع الأمم المتحدة، يجري السعي بصورة متزايدة إلى مشاركة المنظمات الإقليمية ومنظمة الوحدة الأفريقية وقربها من مواطن الصراعات والحروب يساعدها، دون شك، على القيام بتحديد أسباب الصراعات والأطراف الفاعلة المشاركة فيها على نحو أكثر يسرا. ويمنحها هذا القرب أيضا ميزة تمكّنها من توقع التوصل إلى اتفاق يحتمل أن يضع نهاية للأزمة. وبعد ذكر ذلك، ربما يؤدي هذا القرب ذاته أيضا إلى وجود توترات وقد يزيد من تعقيد حالات معينة، ولا سيما حينما لا تشعر بلدان مجاورة بالالتزام بالبقاء غير منحازة وبذلك تصبح طرفا في الصراع.

بيد أن التحدي الذي يمثله الأمن يكمن في أنه يتطلب مدخلات ومساهمات من الجميع. لذلك، نواصل الدعوة إلى تعزيز الشراكة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة. ولا بد أن يمتد ذلك ليشمل المنظمات الأفريقية دون الإقليمية، التي أظهرت التزامها الحقيقي واستعدادها للمساعدة في إدارة الصراعات وهي الإدارة التي توجهها منظمتنا القارية. ولقد تطرقت السيدة فريشت إلى هذا الموضوع. غير أنه لا بد من زيادة تنقيح طرائق هذا الشراكة، كي يتسنى للجهود المبذولة على الصعد دون الإقليمية والقارية والعالمية أن تكون منسجمة ومتسقة على نحو ثابت.

واستلهاما بهذه الروح، ما زلت على اقتناع قوي بأنه بغية ضمان وجود شراكة فعالة، لا بد أن تكثف الأمم المتحدة تعاونها مع المنظمات القارية ودون الإقليمية، التي تمثل الشركاء الرئيسيين والأساس لأي نهج عالمي نحو تسوية الصراعات في القارة.

ومتابعة لهذه السياسة للشراكة والتعاون التي نحاول تحديدها وتشكيلها معا، أشير إلى موقع منظمة الوحدة الأفريقية بين الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية، وأؤكد على هذا الموقع، فيما يتصل بالمحافظة على السلم والأمن في أفريقيا. وهكذا، فإن منظمة الوحدة الأفريقية، حتى أكثر من ذلك، الاتحاد الأفريقي، يقوم بدور رئيسي لتعزيز وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها كيانات إقليمية. وبينما ننظر في سبل ووسائل تعزيز هذا التعاون، أقترح إنشاء آلية

للمشاورات بين مجلس الأمن والجهاز الرئيسي لآلية منظمة الوحدة الأفريقية المعنية بحسم الصراعات.

وفي هذا السياق، أؤكد، بالفخر والرضا، على روح التضافر والتعاون والتنسيق التي ألهمت الجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وشركاء آخرون في سياق التماس حل للصراع بين إثيوبيا وإريتريا. لقد كان هذا التنسيق المثالي، الذي استند إلى نهج جماعي ورؤية مشتركة لسبل تسوية الصراعات، نافعا إلى حد كبير في إيجاد حل فعال، وينبغي - وسوف توافقوني على ذلك - النظر إليه بصورة جادة كنموذج للتصدي للصراعات الأخرى، ولا سيما في القارة الأفريقية.

ولا بد أن تضمن الشراكة بين منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة أيضا التنسيق اللازم لمبادرات السلام في أفريقيا. فإذا دلت زيادة عدد تلك المبادرات على التزام البلدان الأفريقية بالسلام، فيتعين تنسيقها على نحو أكثر فعالية. أما فيما يتصل بدور الأمم المتحدة، فأؤكد على الدور الرئيسي الذي يقوم به المجلس للمحافظة على السلام والأمن الدوليين. ويعتمد نجاح هذه الشراكة، الذي نرجوه لها جميعا، بصورة جوهرية على إرادة وقدرة المجلس على العمل بوصفه الضامن للسلام والأمن الدوليين. ويعتمد إلى حد كبير على التزام الأمم المتحدة للعمل جنبا إلى جنب مع منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية.

وبالتأكيد على المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن، يجب علينا أن نتذكر بأن أفريقيا ما تزال مصممة على تحمل مسؤولياتها. إنها الطرف الأكثر اهتماما الذي لا بد له أن يتصدى للأزمات السائدة في القارة. ونظرا لهذه الحقيقة، تحاول منظمة الوحدة الأفريقية لعدة سنوات تحمل نصيبها الكامل من المسؤولية. فهي ناشطة أيضا إلى حد كبير في منع الصراعات، وإدارتها وحلها. ولقد حققت جهودها لإيجاد حل للصراع بين إثيوبيا وإريتريا نجاحا باهرا تمثل في اتفاقات الجزائر. ويبدو أن التزامها الأكيد منذ عام ١٩٩٧ بالوقوف إلى جانب أطراف جزر القمر في جهودها الرامية إلى التوصل إلى تسوية واستعادة النظام الدستوري أخذ يؤتي ثماره.

وقد أسهمت منظمة الوحدة الأفريقية إسهاما كبيرا في جهود إقرار السلام في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، حيث تعمل بشكل وثيق مع الأمم المتحدة والمنظمات دون الإقليمية ذات الصلة.

ولا بد لمنظمة الوحدة الأفريقية من أن تقوم بدور أكثر نشاطا في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها. وفي هذا الصدد، علينا أن نسعى لتعزيز فعالية آلية منظمة الوحدة الأفريقية، وهو ما شدد عليه مؤتمر قمة المنظمة المنعقد في لوساكا.

ولا يمكن لكل هذه الجهود والمبادرات في مجال السلم والأمن أن يكون لها أثر ملموس على الاستقرار في أفريقيا ما لم تقترن بدعم أقوى وأشد عزما من المجتمع الدولي، بغية مساعدة أفريقيا في مواجهة التحديات الهائلة العديدة التي تواجهها في المجال الاقتصادي - الاجتماعي، ومجال التنمية بشكل عام.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أتكلم عن تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي والمبادرة الأفريقية الجديدة، التي أعيد تسميتها المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد).

وكما هو معروف، فقد دخل القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي حيز النفاذ بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠٠١، بعد تصديق ما يزيد على ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية. وفي مؤتمر قمة لوساكا المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠١، الذي عينت له رئيسا للمنظمة، كلفني الزعماء الأفريقيون بالمهمة الهامة المتمثلة في الإشراف على

التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي وإنشاء الأجهزة الأساسية للاتحاد – الجمعية، والمجلس، واللجنة – ولجنة السفراء المكلفة بترجمة هذا الإصلاح إلى حقيقة واقعة.

وسعيا لتحقيق الشفافية وتعزيز الثقة، بدأت فور تولي مهامي بالتشاور مع القادة السياسيين ومع موظفي منظمة الوحدة الأفريقية بهدف تنفيذ قرار لوساكا وتحقيق هذه المهمة السامية. وقد شملت تلك المشاورات ممثلي الدول الأعضاء بالمنظمة في أديس أبابا وبعض الشركاء الخارجيين للمنظمة، مثل الاتحاد الأوروبي، الذي نعتبره نموذجا للتكامل الاقتصادي.

وقد أتاحت تلك المشاورات التي أعقبها عقد حلقات دراسية بشأن هذه الموضوعات، إمكانية وضع تصور شامل لهيكل الاتحاد الأفريقي، وأجهزته المختلفة وتحديد مسؤولية كل منها. ونحن الآن بصدد وضع اللمسات النهائية على مشاريع القرارات التي ستنشأ هذه الأجهزة بموجبها، وتحديد مجالات اختصاص كل منها وطرائق عملها. وفي الأسبوع الماضي، عقد اجتماع في أديس أبابا ضم السفراء والخبراء الأفريقيين للنظر في تلك النصوص التي أعدتها الأمانة.

ومن المقرر أن يُعقد مزيد من هذه الاجتماعات. فعلى سبيل المثال، سيُعقد المنتدى الأفريقي الثالث للتنمية تحت عنوان ''تحديد الأولويات للتكامل الإقليمي''، وذلك في الفترة من ٣ إلى ٨ آذار/مارس، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وسيحضر هذا المنتدى عدد يُقدر بالآلاف: من المسؤولين رفيعي المستوى، والوزراء، والسفراء والبرلمانيين والنقابيين، والطلاب والمنظمات النسائية وكبار الخبراء الأفريقيين المعنيين بالمسائل المتعلقة بالتكامل. أي أننا لا ندخر جهدا من أجل جعل الاتحاد حقيقة واقعة.

وقد وقعت أيضا اتفاقا مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوفير الدعم السوقي لأمانتنا خلال عملية التحول.

إننا لا نباشر هذه المهمة على نحو منعزل، بل نحاول أن نشرك كافة الأطراف المهتمة – ليس الأفريقيون وحدهم، بل كل نماذج التكامل، مثل السوق المشتركة للمخروط الجنوبي، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا، بغية الاستفادة من خبراتها خلال هذا التحول.

ويفضي بنا كل ذلك إلى مؤتمر قمة جنوب أفريقيا الذي سيُعلن خلاله عن قيام الاتحاد الأفريقي – وهو الإعلان الذي من المقرر أن يتم في حزيران/يونيه ٢٠٠٢ في جنوب أفريقيا. وحتى نوفق في أداء هذه المهمة، فإننا لن ندخر جهدا من أجل كسب ثقة الدول الأعضاء ضمانا لتحقيق التعاون والشفافية والثقة بين الأطراف الفاعلة ونحن نمضي قدما في هذا التحول المؤسسي. إننا نريد أن نعمل بروح الوحدة الأفريقية، وكم هي عزيزة علينا جميعا.

إن الاتحاد الأفريقي ليس شيئا يحققه رئيس دولة واحدة، أو حتى بضعة رؤساء، بل إنه حلم قديم تحاول أفريقيا تحقيقه منذ أمد بعيد – ربما منذ القرن الثامن عشر – مع دوبوا، وبادمور، ونكروما ونيريري.

وبالنسبة لنا، ولرؤساء الدول والحكومات الأفريقيين، لا نريد للاتحاد الأفريقي أن يصبح منظمة الوحدة الأفريقية – الجزء الثاني. فالأمر لا يتعلق بمجرد تغيير أسماء. بل نريد أن يعبر الاتحاد عن أمل متجدد في الاندماج من جانب الدول الأفريقية وعن تقدم حقيقي على طريق الوحدة الأفريقية. ويجب أن يكون لدى الاتحاد أجهزة قوية، بما في ذلك لجنته التي لا بد أن تكون القوة الدافعة وراء الاتحاد والمعبر عن المصالح المشتركة والإفرادية لسائر أعضائه ورغبتهم في بناء اتحاد يرقى إلى مستوى الآمال التي تعقدها عليه شعوب أفريقيا.

ولا بد أن المجلس على علم أيضا بالتطورات التي حدثت عام ٢٠٠١ فيما يتعلق بإطلاق المبادرة الجديدة التي تهدف إلى إقامة شراكة عالمية جديدة بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو. ولقد أصبحت هذه المبادرة تسمى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وهي تهدف إلى إرساء الأسس لإقامة شراكة جديدة بين أفريقيا والبلدان المتقدمة النمو على أساس المصالح المتبادلة والشواغل المشتركة.

وتهدف تلك المبادرة كذلك إلى تعزيز الديمقراطية والإدارة الاقتصادية السليمة في القارة. والهدف هو أن تصبح أفريقيا شريكا فاعلا في الاقتصاد العالمي الجديد، لكي لا تهمش. وترمي المبادرة كذلك إلى ضمان انتعاش أفريقيا والنهوض بتنميتها، مع التشديد على أن هذه المهمة هي مسؤولية الحكومات والشعوب الأفريقية ذاتها. فعليها أن توفر المناخ السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يفضي إلى ضمان التحولات الهيكلية اللازمة للتنمية المرتكزة على البشر.

وأود أن أشدد على أن المبادرة، التي قدمت إلى الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر الماضي، تندرج في إطار الاتحاد الأفريقي. وبطبيعة الحال، كانت هذه مبادرة من رؤساء الدول، لكن قررنا في لوساكا إدماجها في إطار الاتحاد الأفريقي. وفي الأسبوع الماضي، حضرت في جنوب أفريقيا حلقة دراسية عن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛ وكيف تتحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي؛ وكيف سيتم إدماج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في الاتحاد الأفريقي.

وفي إطار الوثيقة التي أعددناها بصورة مشتركة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تم إنشاء فريق عامل الهدف الوحيد من إنشائه هو التركيز على إدماج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في الاتحاد الأفريقي. لذلك، فليس هناك انقسام ولا تنافس. هناك منظمة واحدة لا غير هي الاتحاد الأفريقي. وهذه الشراكة جديرة بالدعم النشط من شركائنا الإنمائيين الآخرين، بمن فيهم، وبصفة خاصة، الوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون الإعراب عن تقديري العميق للجهد الهائل الذي يبذله مجلس الأمن في سياق دوره المتنامي في حل الصراعات في أفريقيا. وأتمنى للمجلس كل نجاح في المهمة النبيلة التي يلقيها المجتمع الدولي على عاتقه.

وفي عالمنا الذي يتحرك بسرعة، والذي يتسم بالاضطرابات العميقة والسريعة، هناك احتمال كبير لحدوث تدهور. لذا، سيظل المجلس هو الضوء الذي يهدينا في مسيرتنا إلى الأمام صوب تحقيق مثل السلام والأمن والتطور للبشرية جمعاء. وستظل منظمة الوحدة الأفريقية إلى جانبكم دائما في هذه المهمة النبيلة سعيا لبناء عالم يسوده السلام والعدالة.

وستعمل أفريقيا حثيثا وبلا هوادة، من خلال منظمة الوحدة الأفريقية اليوم والاتحاد الأفريقي غدا، بوصفها شريكا كاملا في هذا المسعى من أجل السلام والعدالة والتنمية، وهو ما نتوق جميعا إلى تحقيقه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية على البيان الهام الذي أدلى به وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى بلادي.

والآن، يسرني أن أعطي الكلمة للبارونة فاليري أموس، الوكيلة البرلمانية لوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث، في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

البارونة أموس (المملكة المتحدة) (تكلمت بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني لرئاسة حكومة موريشيوس، ولكم شخصيا سيدي، على مبادرتكم

والجهد الذي بذلتموه في تنظيم مناقشة مجلس الأمن هذه عن الصراع في أفريقيا.

نحن في حاجة إلى مثل هذه المناقشات لكي نركز أنظار العالم على الصراعات الأفريقية، حتى في خضم الأحداث الأخرى المتلاحقة بسرعة، ولكي نتوصل إلى حلول أفضل لمشكلة بالغة الخطورة.

وهذه هي الرئاسة الأفريقية الثانية على التوالي للمجلس، وإننا نرحب بالعمل الشاق الذي اضطلعت به مالي وموريشيوس في إبقاء مسألة الصراع في أفريقيا على رأس جدول الأعمال الدولي، حيث ينبغي أن تكون، لسوء الحظ.

وإني أقول ''لسوء الحظ'' لأن الصراع العنيف في أفريقيا مزعج لأفريقيا ومزعج للعالم. ولا يقتصر الصراع على كونه إحدى العقبات أمام تخفيف حدة الفقر ودعم حقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا؛ بل إنه يشكل كذلك خطرا يهدد الأمن العالمي. لماذا؟ لأن الصراع المسلح في أفريقيا ما فتئ يتسبب في تشريد الناس وفي تدهور البيئة على نطاق واسع، ويتيح الفرصة للأنشطة الإجرامية والإرهابية الدولية. ويتمتع الصراع في أفريقيا بإمكانية التأثير فينا جميعا. ولذلك، فإنه من التحديات الرئيسية للعلاقات الدولية في زماننا ويعتبر تحديا خاصا لمجلس الأمن.

إن نطاق العنف السياسي في أفريقيا مرهق. ويجري حاليا تجاهل الصراعات المسلحة في أنغولا والسودان والصومال حيث فشلت الجهود العديدة التي بذلت لحفظ السلام وصنع السلام. ولقد حُكم على الملايين المنكوبة بالحرب في هذه البلدان باليأس والبؤس. وفي منطقة البحيرات الكبرى، انزلق أكثر من عشرة بلدان أفريقية، بشكل أو بآخر، في سلسلة من الصراعات المتشابكة منذ منتصف التسعينات. وهناك العديد من البلدان الأخرى المتأثرة بالصراعات العنيفة أو المعرضة لخطر التأثر بها.

إلا أن هناك بعض العلامات الإيجابية. وبفضل العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن والأمانة العامة للأمم المتحدة إلى حد بعيد، تم تحقيق تقدم في الأشهر الـ ١٨ الماضية في إعادة السلام والأمن إلى سيراليون، حيث اضطلعت المملكة المتحدة بدور رئيسي. كما تم وضع حد للأعمال العدائية بين إثيوبيا وإريتريا التي تسببت في إزهاق أرواح الألوف من البشر. وتبذل حاليا جهود جدية تشمل دول المنطقة والأمم المتحدة، للتصدي لأكبر التحديات - ألا وهي الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى.

وترحب المملكة المتحدة بهذا التقدم وتحيي الرجال والنساء الذين يسروا ذلك، ولا سيما حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين قدموا التضحية الكبرى في السعي إلى السلام والأمن في أفريقيا. ولقد أمكن تحقيق معظم هذا التقدم عن طريق استعداد مجلس الأمن للتعلم من فشل جهود حفظ السلام السابقة.

ويشكل تقرير فريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام - تقرير الإبراهيمي - تجميعا قيما للدروس المستفادة تلك. وتعد توصياته البعيدة المرمى دليلا تفصيليا لإصلاح الطريق الذي تسلكه الأمم المتحدة في معالجة المهمة المعقدة المتمثلة في التصدي للصراع في أفريقيا وسائر الأنحاء. وإننا نرحب بالبرنامج الحالي لتنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي ونؤيده.

إننا نحتاج بالفعل إلى نُهج جديدة من أجل التصدي للطابع المتغير والمتنوع للصراع العنيف في أفريقيا. ولقد ثبت أن العقيدة التقليدية لحفظ السلام ودبلوماسية الصراعات ليست أداة فعالة لمعالجة الصراعات غير المتماثلة والتي يتزايد طابعها الإقليمي والتي نشأت حول الدول المنهارة والفاشلة،

حيث أصبح الفرق بين الدول والعناصر التي لا تتمتع بصفة الدولة غير واضح.

ولقد أصبح الصراع الوطني والإقليمي في العديد من المجتمعات الأفريقية يمثل الحالة ''العادية''. وقد نمت اقتصادات التعسف السياسي، التي غالبا ما تختبئ خلف رموز ظاهرية من مركز الدولة والسيادة الوطنية، حول الصراع تستفيد منه وتغذيه. وقد أدت التناحرات على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى تفاقم العنف وإطالة أمده.

ولذلك، فإن التحدي الذي يواجه مجلس الأمن والنظام الدولي الأوسع لم يعد قاصرا على منع الأعمال العدائية في مناطق الصراع ووضع حد لها. إنه أكثر من ذلك بكثير. إننا نحتاج إلى المساعدة على تحويل الاقتصادات السياسية الإقليمية والوطنية التي تكيفت من جراء الصراع العنيف، إلى نظم صحية تستند إلى المشاركة السياسية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

إن المهمة جلّى. إنها تقتضي التزاما سياسيا بتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة للقيام بهذا العمل. وتقتضي صقل الصكوك والآليات المتاحة لنا وتكييفها. وتقتضي تنسيقا دقيقا للعمل الذي يضطلع به العديد من مختلف العناصر النشطة والمنظمات المعنية، الأفريقية منها وغير الأفريقية، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

وثمة مجال نشعر أنه يمكن فيه تحقيق مزيد من التقدم في هذا الصدد يتمثل في زيادة قدرة منظمة الوحدة الأفريقية، أو الاتحاد الأفريقي، والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على منع الصراعات. وهذه المسألة هي جزئيا مسألة تعزيز قدرة هذه المنظمات على المشاركة الفعالة في تحليل الصراعات والإنذار المبكر والوساطة في الصراعات ومراقبة اتفاقات وقف إطلاق النار والتحقق منها، وفي بعض الحالات، العمليات الإقليمية لدعم السلام. إلا أنها أيضا مسألة تعميق التعاون الفعال بشأن المسائل المتنازع عليها بين هذه المنظمات والأمم المتحدة عن طريق إجراء مشاورات منتظمة وتشاطر المعلومات والمشاريع المشتركة. ولهذا السبب، نرحب بالاقتراح الذي تقدمت به موريشيوس بإنشاء فريق عامل للنظر في سبل جديدة لتحسين العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية.

ويمكن أن يكون لإنشاء فريق عامل تابع لمجلس الأمن يعهد إليه بالتوصل إلى حلول تتسم بسعة الخيال لمشكلة الصراع في أفريقيا قيمة مضافة حقيقية. وسيضع مثل هذا الفريق العامل، كما نتصوره، توكيداً خاصاً على تحسين وتعميق علاقات مجلس الأمن مع منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وربما المنظمات دون الإقليمية الأخرى. إلا أنه يحتاج إلى ولاية واضحة ترمي إلى تحقيق نتائج ملموسة وقابلة للتنفيذ ضمن إطار زمني محدد. وفي الحالة الأولى، نود أن نرى مثل هذا الفريق العامل يعمل مع منظمة الوحدة الأفريقية والهيئات دون الإقليمية في أفريقيا على تعزيز قدراتها على منع الصراعات وزيادة التعاون بينها وبين الأمم المتحدة. وإني أعلم أن السيد عماره عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، سيضع هذه النقاط في اعتباره كجزء من عملية إعادة تشكيل المنظمة.

ويعتبر اشتراك المنظمات الإقليمية الأفريقية من السبل الكفيلة بتشجيع امتلاك أفريقيا لزمام تسوية الصراعات، وهو مفهوم يبرز الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا التي أنشئت مؤخرا.

وردا على الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، أذن زعماء مجموعة الثمانية في العام الماضي بوضع خطة عمل

أفريقية لمجموعة الثمانية. كما قاموا بترشيح ممثلين خاصين – وأنا ممثل المملكة المتحدة – لوضع خطة في الوقت المناسب لقمة مجموعة الثمانية التي ستعقد في كندا في وقت لاحق من هذا العام.

كيف يمكن لنا أن نستخدم الحوار الذي تجريه مجموعة الثمانية بشأن أفريقيا من أجل تعزيز منع الصراعات وتسويتها في أفريقيا؟ إننا نعتبر الحوار فرصة سانحة لإبراز أن كلا من دول العالم الغنية والدول الأفريقية تتحمل مسؤوليات هامة.

من جهة، نأمل باستخدام الحوار لتشجيع الدول الأفريقية على التصدي للأسباب المحلية للصراع في أفريقيا، مثل الاستبعاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وعجز الحكم والفساد وما إلى ذلك.

ومن جهة أخرى، يمكن لمجموعة الثمانية أن تساعد أفريقيا على بلوغ هذه الأهداف بالتصدي لبعض أسباب الصراع ودوافعه التي تكمن في الميدان الدولي، مثل معدلات التبادل الاقتصادي غير المواتية بين أفريقيا والغرب، وتصدير الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى المناطق المعرضة للصراع واستغلال الموارد الاقتصادية من جانب عناصر خارجية. كما نحتاج إلى استعمال الحوار لتعبئة الموارد والالتزام بتحسين نظام الأمم المتحدة لإدارة الصراعات.

لقد سبق لي أن قلت إن من المفيد جدا أن أتيحت للمجلس خلال الشهرين الماضيين فرصة إلقاء نظرة مستمرة على عمله في أفريقيا، سواء في كل من الصراعات على حدة، أو في المسائل الشاملة. ولن يأتي دور الأفارقة لشغل رئاسة المجلس لبعض الوقت، إلا أنني أود أن أعلن أن المملكة المتحدة سوف تستخدم رئاستها في تموز/يوليه لإيلاء مزيد من التركيز على أفريقيا في عمل المجلس. وتتمثل إحدى الإمكانيات في عقد جلسة تخصص للمسائل الأفريقية في مجموعها، يمكن أن تشمل استعراض العمل الذي بدأناه اليوم.

إن الصراعات العنيفة في أفريقيا انعكاس لعجزنا المشترك. وأفريقيا تعيش بالفعل عواقب هذا الفشل. وإن الصراعات العنيفة لا تقتصر على توليد المعاناة والبؤس، وإنما تتسبب في المزيد من الصراع العنيف. وعندما تترسخ هذه الحلقة يصبح من العسير كسرها.

غير أنني أعتقد بأن باستطاعة الأفارقة وشركائهم الدوليين والأمم المتحدة بناء دول ومناطق أفريقية قوية بتسوية خلافاتها وصراعاتها بالوسائل السلمية وبالعمليات القائمة على الاشتمالية.

وهذا يتطلب من الزعماء السياسيين والدبلوماسيين الدوليين أن يدركوا أن منع نشوب الصراعات يعني في نهاية المطاف إنشاء نظم سياسية اشتمالية وديمقراطية ومتسامحة. لقد استفدنا من دروس الصراعات في أفريقيا، فلنطبقها الآن بشجاعة وتصميم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الوكيلة البرلمانية لوزارة الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليَّ وإلى بلادي.

السيدة أودانل (أيرلندا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أستهل بياني بأن أشكر موريشيوس، بصفتها رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر، على تنظيم اجتماع اليوم عن الحالة في أفريقيا: أشكركم، السيد الوزير، على رئاسة مداولاتنا اليوم. وأرحب ترحيبا حارا بالسيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، في اجتماعنا. وسيتكلم في هذه المناقشة أيضا السيد خافير سولانا، الممثل السامي للاتحاد الأوروبي، ونتطلع إلى الاستماع إلى بيانه.

إن الحالة في أفريقيا تصور مجموعة من التحديات الجسام. وتصور أيضا آمالا حقيقية. وثمة فرص جديدة تنفتح في جميع أنحاء أفريقيا. ولا يسعنا إلا أن نشعر بالفخر للرؤية الأمينة والواضحة للشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، كما حدد السيد عيسى خطوطها العريضة الآن. والمجتمع الدولي الأعرض نطاقا، عليه بدوره أن يفي على نحو كامل بالتزاماته عن طريق مساعدة الحكومات والشعوب الأفريقية على تشكيل آفاق جديدة واغتنام فرص جديدة.

على مدى العقود القليلة الماضية، دمرت الحروب أجزاء كبيرة من أفريقيا. ولاحظ الأمين العام بحق قبل بضعة أعوام:

"إن القادة الأفارقة قد خذلوا شعوب أفريقيا؛ وخذلها المجتمع الدولي؛ وخذلتها الأمم المتحدة، بعدم تفادي هذه المآسي الإنسانية الفظيعة". (S/1998/318، الفقرة ٥)

ولكن هذا الشعور بالفشل في الماضي يحل محله اليوم، لحسن الحظ، تصميم جديد وإرهاصات ببدايات جديدة. وتنتشر الديمقراطية عبر القارة الأفريقية، تدعمها منظمة الوحدة الأفريقية، التي ستصبح قريبا الاتحاد الأفريقي، وهي تلتزم التزاما قويا بمعالجة أسباب نشوب الصراعات وبالعمل النشط من أجل منعها.

واليوم، تشارك الأمم المتحدة بمختلف الطرق في منع نشوب الصراعات وفي حفظ السلام وصنع السلام في منطقة القرن الأفريقي وفي غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. وتدرج القضايا الأفريقية على نحو واضح في جدول أعمال مجلس الأمن كل شهر. ويجري النظر كل شهر تقريبا في الأبعاد المتشابكة لكل حالة وفق السمات التي تنفرد بها. وما نستطيع أن نقوله، وما لم يكن صحيحا حتى قبل سنوات قليلة، هو أن الأمم المتحدة تعمل الآن بنشاط وقوة على حفظ السلام وصنع السلام وبناء السلام عبر جميع مناطق أفريقيا قاطبة. وهذا ما يجب أن يكون.

وفي نفس الوقت، ينبغي لأفريقيا أن تقود الطريق وأن تضطلع بدورها. وهذا هو المعنى الحق للحكم السليم: يجب أن تتسم الانتخابات بالنزاهة والشفافية الكاملتين، ويجب أن تستخدم الموارد الأفريقية لفائدة الشعوب الأفريقية، لا لفائدة القلة.

هناك دربان متوازيان لا بد لأفريقيا من أن تسلكهما من أجل التقدم. وكل من هذين الدربين يتطلب الدعم الكامل من المجتمع الدولي. الأول هو درب حل الصراعات ومنع نشوب حالات صراع جديدة، والدرب الثاني، وهو الجوهري، هو درب دفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام وتحقيق اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي على نحو أكبر. وهذان هدفان مترابطان لإرساء السلام وتحقيق التنمية. ويعتمد التقدم في كل منهما على الآخر. ويرتكز على هذين الدربين المترابطين مستقبل رفاه شعوب أفريقيا.

وأود أن أطرح بعض الآراء، كما تراها أيرلندا، فيما يتعلق بمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا. لقد تناولنا هذه القضايا لمدة طويلة وبنشاط عبر السنوات القليلة الماضية. وقد اضطلع الزعماء الأفارقة بذلك أيضا، ونحن في الأمم المتحدة قمنا بذلك أيضا، وفعل ذلك أيضا الاتحاد الأوروبي وشركاؤنا في أفريقيا. ولكن أين نحن الآن؟ ما هو موقفنا من قضية حل الصراعات هذه؟

أولا، لقد حققنا الكثير، ولكننا نحتاج إلى تعزيز التنسيق والتعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية الأفريقية، وبين جميع مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الميدان ومجلس الأمن، وبين أطراف المجتمع المدني الفاعلة المتورطة في حالات صراع ناشبة أو محتملة في

أفريقيا وجميع الأطراف الأخرى المشتركة في جهود الوساطة أو الدعم.

وتعلق أيرلندا أهمية خاصة على دور آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها في معالجة الصراعات في أفريقيا. وتود أيرلندا أن ترى قدرا أكبر من الحوار المنظم بين منظمة الوحدة الأفريقية وهياكلها من ناحية والأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، من ناحية أخرى. وهذا يجب أن يتصل بوجه عام بالقضايا العملية لكي نتشاطر جميعا نفس المعلومات وتتاح لنا الفرصة لكي نقيم معا أفضل الطرق لمعالجة حالات الصراع المحتملة. وبالمثل، تود أيرلندا أن ترى حوارا ثابتا ومنظما بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ولكل من مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي دور واضح منفصل عن الآخر، ولكنهما متكاملان. ومن الضروري أن نضمن اتساق أعمالنا وأن يكون لدينا نهج مشترك يشكل حلقة وصل وأن يجري تنسيق العمليات بين دور مجلس الأمن في إرساء السلام والأمن ودور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قضايا التنمية ذات الصلة، التي أناطها الميثاق به.

والأمين العام وأسرة مؤسسات الأمم المتحدة يضطلعون بمهامهم بعزم كبير والتزام مطلق. وقبل بضعة أعوام، كان كثيرون منا يشكون بسبب نقص التنسيق الداخلي والتنسيق بين كثير من هيئات الأمم المتحدة، إلا أن تقدما كبيرا قد تحقق في هذا المجال منذ ذلك الوقت. إلا أن مؤسسات صنع القرار بالأمم المتحدة التابعة للدول الأعضاء، لم تحقق التنسيق بعد بنفس الأسلوب.

ثانيا، يجب أن ننظر بأسلوب جديد في جميع الأدوات المتاحة لنا عند معالجة حالات الصراع الناشبة أو المتوقعة في أفريقيا. فهل كانت الإسهامات التي قدمها الوسطاء الخاصون التابعون للأمم المتحدة أو لجانها الخاصة ذات فائدة؟ ترى أيرلندا أن الرد هو الإيجاب المطلق. فقد اضطلع وسطاء الأمم المتحدة وممثلوها الخاصون بدور له قيمة استثنائية في الأعوام القليلة الماضية في منطقة القرن الأفريقي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وفي منطقة البحيرات الكبرى وعبر القارة. ونحن، في الاتحاد الأوروبي، نفخر كثيرا بعملنا في هذا المجال وفي استراتيجياتنا لحل الصراعات في أفريقيا، بما فيها عملية الحوار مع شركائنا في إطار كوتونو.

ويسأل الرئيس في مبادئه التوجيهية لهذه الجلسة ما إذا كانت المنظمات دون الإقليمية ناجحة وذات فائدة في بناء السلام وصون السلام. نعم، إنها مهمة، وناجحة بطبيعة الحال، وعمليتا سلام لوساكا وأروشا تشهدان بقوة على ما يمكن أن تحققه مبادرات السلام الإقليمية. غير أن المجتمع الدولي يجب أن يواصل دعم هذه المبادرات، ويجب أن تنبع القيادة من أفريقيا.

كيف نستطيع في المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، الذي يتضمن الأمم المتحدة، أن ندعم المنظمات دون الإقليمية – وبطبيعة الحال عمل منظمة الأمم المتحدة – على أفضل وجه؟ من المؤكد أننا نحتاج إلى قدر أكبر من الحوار والتنسيق، ومن الضروري أن نقيم بدقة أفضل الطرق لتحقيق ذلك – من خلال إجراءات الإنذار المبكر لمعالجة حالات الصراع المحتملة، على سبيل المثال. وترى أيرلندا أن من الهام جدا أن تعيّن المنظمات الأفريقية الإقليمية وغير الإقليمية مبعوثين خاصين عند الاقتضاء، وأن تيسر إنشاء مجالس للحكماء يمكنها المساعدة على التوسط في النزاعات وتشجيع الحلول العملية.

فهل نستطيع نحن في المجتمع الدولي أن نساعد على تدعيم قدرة أفريقيا على صنع السلام؟ من الواضح أن علينا واجبا محددا في ذلك الشأن.

هل الجزاءات والحصار من الأدوات الهامة بالنسبة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات الإقليمية؟ ترى أيرلندا أن لها دورا حيويا تقوم به وقد ثبتت ضرورتها، كما هو الحال في أنغولا وليبريا. ومع ذلك فهما من الأدوات غير الدقيقة، ومن الضروري أن نقيِّم بدقة آثارها الإنسانية.

وبالمثل، فإن مكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة من الأمور البالغة الأهمية، كما أن برامج التسريح والإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج تشكل بعدا مركزيا آخر في حسم حالات الصراع.

وكنقطة ثالثة وأخيرة في قضية منع نشوب الصراعات وحلها. أود أن أشير إلى أن الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات في أفريقيا يجب ألا تعترف بمسألة الموارد - التي كثيرا ما تكون مصدر الصراع داخل الدول - فحسب، بل أن تعزز طائفة عريضة من حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في تحقيق التنمية نفسه. وبالمثل، فإن تمكين المرأة يجب أن يشكل بعدا أساسيا في الاستراتيجيات المفيدة لمنع نشوب الصراعات.

وإذ ننظر إلى أفريقيا اليوم وإلى دور الزعماء الأفارقة ودور الأمم المتحدة، أرى أننا كلنا هنا نستطيع أن نفخر بأننا نجحنا - ولو ببطء في بعض الأحيان - لا في دحر قوى العنف أو الخلاف فحسب، بل وفي دعم قوى السلام في كثير من المناطق الأفريقية: في سيراليون وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي النطاق الأوسع لمنطقة البحيرات الكبرى. وتشكيل الحكومة الانتقالية الجديدة في بوروندي دليل قوي على المشاركة الإيجابية من جانب البلدان المجاورة.

إن إقامة حكومة وطنية انتقالية في الصومال يفتح الطريق لبداية جديدة أمام ذلك البلد المعذب المنكوب بالمآسي. ولا بد للأمم المتحدة أن تحدد بسرعة دورها المقبل في دعم قوى السلام في الصومال؛ وهو ما ستطالب به أيرلندا بقوة. وعلى بلدان المنطقة أن تعمل سويا لدعم السلام في الصومال. فشعب الصومال يستحق منا الدعم النشط والاهتمام.

إن من حق الشعوب الأفريقية أن تتطلع إلى المجتمع الدولي طلبا لمشاركته الكاملة في مساعدتها على مواجهة التحديات المتعددة التي تنطوي عليها تنمية قارتها. وفي اعتقادي أنه بدون التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، فإن جميع السياسات الأخرى ستكون أشبه بالسراب.

وقد حدد الزعماء الأفارقة طريق التقدم إلى الأمام في الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا - وهي رؤية حكيمة ووافية وسليمة للتنمية. وتتطلب هذه الرؤية النهوض بالديمقراطية والحكم الرشيد، ووضع سياسات سليمة للاقتصاد الكلي، وأطر قانونية وتنظيمية شفافة وتعزيز الدور الذي تقوم به المرأة. كما تتطلب أساسا، برامج للتنمية من صنع الأفارقة وبقيادة الأفارقة.

ولكي يتحقق هذا النوع من التنمية، سيتعين على المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته تماما في دعم بناء القدرة في أفريقيا، على نحو ما اتفق عليه في اجتماع منظمة التجارة العالمية في الدوحة. وهذا يعني الاستثمار المستدام في التعليم في أفريقيا وفي بناء رأسمال اجتماعي بصفته أحد المفاتيح اللازمة لإطلاق الإمكانات البشرية للأفارقة بكل ما تحمله من تنوع. وهذا معناه وضع إطار جديد للتجارة يعالج استبعاد - وهو الأسم الصحيح - أفريقيا من عولمة الاقتصاد القائم حاليا. وهذا يعني أن يتوصل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي سيعقد في مونتيري بعد أسابيع قليلة، إلى نتائج ناجحة. ومعناه أيضا تقديم الدعم الدولي الكامل للمساعدة على عكس اتجاه ويلات الإيدز في أفريقيا.

وباختصار، فإن المطلوب هو القيام بعمل حاسم من جانب المجتمع الدولي بشأن تمويل التنمية، وإتاحة الفرص التجارية، وتشجيع الاستثمار الداخلي وتخفيف عبء الديون من خلال مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وغيرها من المبادرات. ويعني إعداد أنفسنا لتحقيق الهدف الثابت وهو تحقيق أهداف التنمية في أفريقيا تماما بحلول عام ٢٠١٥. ونحن نعرف أن هذه الأشياء لا تحدث بالصدفة. وهي لن تحدث بدون قيادة سياسية أخلاقية من جانب البلدان المتقدمة. وستضطلع أيرلندا بدورها في العمل على تحقيق هذه الأهداف. وقد ألزمت الحكومة الأيرلندية نفسها بتحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠٠٧. وسنفي هذا العام بالهدف الانتقالي وهو ٠,٤٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

ولا توجد وصفة فريدة سهلة لمواجهة هذه التحديات الكثيرة التي تواجهها أفريقيا. وكل ما نستطيع أن نقوله هو إنه ليس ثمة أية فرصة لمواجهة هذه التحديات بدون التعاون، والأهم، بدون أن يعقد كل منا العزم تماما على التعاون: الزعماء الأفارقة، والمجتمع المدني الأفريقي ونحن هنا في مجلس الأمن، والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا. وتشكل جلسة المجلس اليوم حدثا هاما آخر في مرحلة تتسم على نحو متزايد بوجود أمل حقيقي لأفريقيا ولشعوبها الرائعة.

ويسعدني أن المملكة المتحدة قد أشارت إلى أنها ستركز على أفريقيا مرة أخرى أثناء رئاستها للمجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزيرة خارجية أيرلندا على العبارات الرقيقة التي وجهتها لي.

السيد ترافيك (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أثني على وفد موريشيوس وعليكم شخصيا، يا سيدي الرئيس، لتنظيمكم هذه المناقشة حول الحالة في أفريقيا. واسمحوا لي أيضا أن أرحب بحرارة بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد إمارة إيسي في جلسة اليوم.

وتأمل النرويج بصدق في أن تسهم الآراء التي سيُعرب عنها والأفكار التي ستُعرض في هذه المناقشة المفتوحة في فهم القضايا المطروحة بشكل أفضل وأن تؤدي إلى اتخاذ نهج أكثر تماسكا من جانب المجلس في استجابته للصراعات الأفريقية.

لقد تسببت هذه الصراعات، وتتسبب في معاناة إنسانية رهيبة وفي تعاسة. فقد أُزهقت ملايين الأرواح أو أصيب الملايين بجراح، واقتلعت أعداد لا حصر لها من ديارها أو فُرق بينها وبين عائلاتها. ويشكل الثمن الإنساني الفادح خلفية مناقشتنا بشأن الحالة في أفريقيا، وعلينا ألا ننسى ذلك أبدا.

وعلينا ألا ننسى أيضا أن الصراعات المسلحة تخلف آثارا مدمرة على الاقتصادات وعلى الجهود الإنمائية في البلدان المتضررة منها، ومن ثم فإن تسوية الصراعات والجهود الإنمائية يرتبطان ببعضهما ارتباطا وثيقا ويعززان بعضهما البعض. وهناك حاجة واضحة، في مرحلة ما بعد الصراع، للتنسيق بين عمليات الأمم المتحدة للسلام وبين الجهات الفاعلة في مجال التنمية الطويلة الأجل.

وفي تقريره عن منع الصراعات المسلحة، أبرز الأمين العام الحاجة إلى تكثيف الجهود من أجل الانتقال من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة منع نشوب الصراعات. ويؤيد وفدي ذلك تمام التأييد. والتحدي الذي يواجهنا هو النهوض بوضع نهج منسق ومتكامل للإنذار المبكر، ومنع نشوب الصراعات، وإدارة الأزمات وحلها. واستخدام التدابير القسرية والعسكرية يجب أن تدعمه جهود في المجالات السياسية والإنسانية والإنمائية.

ولم يعالج مجلس الأمن الصراعات الناشئة في أفريقيا على النحو الملائم دائما، أو في الوقت المناسب. وفي رأينا، أن المجلس ينبغي أن يكون مستعدا لإمعان النظر في كيفية تعزيز جهوده لمساعدة جهود السلام في القارة الأفريقية بشكل أكبر. ونعتقد أن هذا الموضوع جدير باهتمامنا الفوري.

ولكن تسوية الصراع ليس مسؤولية مجلس الأمن بمفرده. فالمسؤولية الرئيسية تقع بشكل واضح على عاتق الأطراف في الصراع قيد البحث. وإذا ما أريد كسر دائرة العنف، فثمة شرط مسبق جوهري وهو أن تلتزم الأطراف المتحاربة بصدق بخطة السلام. ولا يمكن أن يفرض السلم الدائم من قبل الآخرين: بل يجب أن يضمنه الأفارقة، الذين يعترفون بالصلة الوثيقة بين السلم والتنمية والذين يتطلعون إلى مستقبل آمن تسوده الرفاهية لأبنائهم. ويجب أن يتحلى زعماء أفريقيا بالإرادة السياسية من أجل بناء التعاون مع الأمم المتحدة دفاعا عن السلام والأمن.

وعلى الرغم من أوجه القصور والنكسات، فقد تحققت بعض أوجه التقدم في مختلف أرجاء أفريقيا. فقد حدثت تطورات إيجابية في سيراليون؛ ولا يزال اتفاق السلام بين إثيوبيا وإريتريا قائما؛ وبدأ الحوار بين الفصائل الكونغولية. وفي الصراعات الثلاثة جميعا، جرى حوار بنّاء بين الأمم المتحدة وبين المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وفي سيراليون على وجه الخصوص، كان التعاون بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون أساسيا في وقف إطلاق النار. وقد بدأ مزيج يتألف من الحضور القوي للأمم المتحدة، وجزاءات محددة الهدف، وتنظيم إقليمي فعال، وجهود دؤوبة للوساطة بين الفصائل المتحاربة والبلدان المجاورة بذلها زعماء إقليميون، بدأ الآن يؤتي ثماره.

إن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية في مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإزالة الألغام البرية لهو مثال إيجابي آخر على الجهود المشتركة. وتصلح الخطوات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الموافقة على فرض وقف اختياري على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة مثالا يحتذى به في أفريقيا وغيرها من الأماكن. ويقع على عاتق المنظمات الإقليمية القيام بدور في تنفيذ برنامج عمل مؤتمر العام الماضي المعني بالأسلحة الصغيرة. واسمحوا لي أن أضيف بأن تعزيز التعاون مع مثل هذه المنظمات هو أحد أولويات الجهود النرويجية المبذولة في هذا الصدد.

ويرحب وفدي بالتطورات الأخيرة في المنظمات الإقليمية التي أصبحت أكثر استباقية فيما يتعلق بتسوية الصراع في أفريقيا. وفي ضوء معرفتها بالحالة السائدة في الميدان ومصلحتها الأساسية في تسوية الصراعات، لهذه المنظمات دور أساسي تضطلع به في هذا المجال. والأمم المتحدة من جانبها لديها من الخبرة والموارد ما يمكنها من مساعدة الجهود الإقليمية. ومن الواضح أن الدورين يكملان بعضهما البعض ويعززان بعضهما البعض. ومن ثم يبدو أن اقتراح موريشيوس بإنشاء فريق للنظر في طرق تحسين العلاقات بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية هو اقتراح بنّاء وحسن التوقيت.

ولا بد أن نعترف بأنه ما زالت هناك إمكانات كبيرة لزيادة تعزيز القدرة الإقليمية وتحسين التنسيق بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية.

وستواصل النرويج تعزيز هذا التنسيق بوصفها عضوا في مجلس الأمن. علاوة على ذلك، فإننا نرى من البوادر

المشجعة أن عدة قادة أفريقيين أصبحوا يشاركون بنشاط في البحث عن حلول للصراعات الإقليمية المعقدة. ويبرهن هذا على تزايد اضطلاع أفريقيا بالمسؤولية عن حل صراعاتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الدولة للشؤون الخارجية في النرويج على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي ولبلدي.

السيد مرين بوش (المكسيك) (تكلم بالاسبانية): هل لي أن أعرب عن تقدير الحكومة المكسيكية لكم سيدي على ترؤسكم هذا الاجتماع الهام. فهو مبادرة ممتازة من جانب الرئاسة الموريشانية، لأنه تتناول إحدى مسائل الأمن الإقليمي الرئيسية التي للمجتمع الدولي مصلحة كبرى فيها.

ونرحب بالأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية السيد إمارة عيسي، وهو صديق حميم للمكسيك منذ سنين طويلة. إن في حضوره هذه الجلسة تعزيزا للحوار بين الأمم المتحدة ومنظمته.

ونؤيد بقوة المبادرة الأفريقية الجديدة، التي تسعى لتجديد الشراكة من أجل تنمية أفريقيا وتضع الأسس اللازمة لإقامة اتحاد أفريقي أكثر قوة وديمقراطية وحرية.

وتعرب حكومتي عن تضامنها مع حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما سكان غوما، الذين أضيروا ضررا بالغا من جراء ثورة البركان القريب منها. فهذا العمل من أعمال الطبيعة يزيد الحالة الصعبة بالفعل تعقيدا. ونقدم تعازينا بالمثل لحكومة نيجيريا ولأهل لاغوس.

تستلزم الصراعات في أفريقيا قدرا أكبر من الاهتمام من هذا المجلس ومن منظمة الوحدة الأفريقية من أجل إيجاد حلول دائمة لها. وقد دعت المكسيك إلى تعزيز التعاون الدولي بغية حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة للشعوب، التي تشكل في كثير من الحالات بعض أسباب الصراع.

تحليل الصراعات في أفريقيا يجب تناوله من منظور شامل، يشمل أسباب الصراعات ووسائل منع نشوبها وتسويتها، وإيجاد طرق لوضع أسس النمو الاقتصادي المستدام والسلام متى سويت هذه الصراعات. وترى حكومة المكسيك أنه بالنظر إلى أبعاد الصراع في أفريقيا، من الضروري ألا يقتصر الأمر على اشتراك مجلس الأمن في وضع استراتيجيات منفصلة، بل أيضا أن تدمج في هذه العملية الجمعية العامة وغيرها من أجهزة منظومة الأمم المتحدة وبرامجها، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، لدى الاضطلاع بمهام في المنطقة وكذلك منظمة الوحدة الأفريقية ذاتها بطبيعة الحال. ودور الأمم المتحدة في أفريقيا، كما في المناطق الأخرى، يجب أن يتمثل بدرجة أقل في ردود الأفعال وبدرجة أكبر في استباقها.

وتشترك تقارير الأمين العام عن مختلف المسائل الأفريقية المدرجة في جداول أعمال كل من الجمعية العامة والمجلس في بعض العناصر. فهي بالإضافة إلى إلقائها نظرة على تطور الصراعات بدءا من منشئها الظاهر حتى آخر التطورات التي تطرأ عليها، تستعرض أيضا النتائج المترتبة عليها. ونرى مع القلق في جميع التقارير تقريبا تدهور مستويات معيشة السكان في البلدان المتورطة في صراعات. كما أن هناك عوامل أخرى، من قبيل الكوارث البيئية، وخاصة الجفاف في مناطق مختلفة، والكوارث الصحية، كالإيدز، الذي اجتاح القارة ونال من عدد سكانها النشطين اقتصاديا.

وتشير البيانات المتعلقة بالتنمية البشرية في آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أنه لا يتمتع بمستوى متوسط للتنمية البشرية سوى ١٥ بلدا فقط من بلدان القارة الـ ٥٣. ولا يوجد مؤشر على ارتفاع مستوى التنمية البشرية بأي من تلك البلدان الـ ٥٣ ، فأكثر من ثلثيها منخفضة المستوى.

وقد طلبت الجمعية العامة إلى المنظمة، لدى تناول بند جدول الأعمال المعنون ''أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها'' في دورتها السابقة، أن تركز جهودها على التعليم ونقل التكنولوجيا. ونرى أن دور التعليم في منع نشوب الصراعات لا غنى عنه لحل الأزمات الإقليمية.

والعمر المتوقع في أفريقيا من أكثر الأعمار انخفاضا في العالم. وسوف يعين التعليم على مجابهة تفشي وباء الإيدز. وإذا أضفنا إلى هذا كله مشكلتي الملاريا وسوء التغذية، لرأينا أن الاحتمالات لا تبعث على الاطمئنان. ونقدر بالطبع بالجهود الجاري بذلها من جانب مختلف المنظمات الإنسانية. بيد أننا نرى أن تلك الجهود ليست بعد كافية، وأن على المجتمع الدولي أن يزيد من تعاونه ومن التنسيق المشترك بين الوكالات من أجل التصدي للمشاكل بشكل جذري ومعالجة نتائجها العاجلة.

وتتطلب هذه القارة لكي يتسنى لنا حل مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية قدرا أكبر من تدفقات الاستثمار، ومستوى أعلى من المساعدة الإنمائية الرسمية، والأخذ بنهج تساهلي إزاء معالجة ديونها الخارجية، وزيادة في سبل وصولها إلى الأسواق الدولية. كما تتطلب بذل جهود مطردة من جانب الحكومات لتعزيز المؤسسات الديمقراطية واحترام وتعزيز حقوق الإنسان وتوطيد سيادة القانون. وتمثل مبادرة الأمين العام المتعلقة بإلغاء ديون أكثر البلدان مديونية، والواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الألفية، تدبيراً مشجعا ينبغي أن نأخذ به.

لقد أبرز الزعماء الأفريقيون في مؤتمر قمة الألفية ضرورة زيادة سبل وصول المنتجات الأفريقية إلى الأسواق. ولتحقيق ذلك، ينبغي أن تعتمد البلدان المتقدمة النمو تدابير خاصة. ونقترح على مجموعة البلدان الصناعية الكبرى أن تدرج في جدول أعمال اجتماعها القادم مسألة إحراز تقدم في خفض حواجز التبادل التجاري المفروضة على السلع القادمة من أفريقيا، سواء على الصعيد الثنائي أومن خلال منظمة التجارة العالمية.

والمكسيك مقتنعة بأنه لن يمكن إلا عن طريق التنمية الاقتصادية منع نشوب الصراعات وحلها، ثم وضع الأسس للنمو والسلام الدائمين بعد حلها. ويرتبط هذا الموضوع ارتباطا وثيقا بالمسائل التي سيجري التعرض لها بمونتيري، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية، في آذار/مارس.

وفي حالة أفريقيا، ثمة مشاكل تتطلب التعجيل بحلها، حددتها رسالة الممثل الدائم لموريشيوس. ولعلي أشير بإيجاز إلى ثلاث من بين تلك المشاكل التي تتطلب اهتماما عاجلا: الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، والأزمات الإنسانية.

ويمكن أن نلاحظ في هذه المنطقة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي يتطلب حلولا عاجلة من أجل منع نشوب الصراعات ووقف الصراعات الحالية من الاستمرار في التدهور. ولكل الدول الحق في كفالة دفاعها الوطني، ولكن التكديس المفرط للأسلحة له تأثير مزعزع للاستقرار ويترتب علية أثر عميق على تنمية الشعوب. ويمثل إنتاج الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها مشكلة عالمية يتطلب حلها التقيد بالأحكام المتفق عليها في الصكوك الدولية والآليات الإقليمية. وقد أبدت أفريقيا استعدادا للتصدي لهذه المشكلة، يتمثل في إعلان باماكو لعام ١٩٩٧ والجهود المبذولة في إطار منظمة الوحدة الأفريقية.

ويمكن للدول الأفريقية بل ينبغي لها أن تسهم في خفض نفقاتها العسكرية وتطبيق تدابير الشفافية وبناء الثقة. كذلك قد ينبغي التحقيق بمزيد من الدقة في مصادر شحنات

الأسلحة لأفريقيا، وخاصة فيما يتعلق بتصديرها إلى مناطق الصراع أو التوتر. وتقع على عاتق البلدان المصدرة أيضا مسؤولية عن منع تحويل الأسلحة لأغراض غير مشروعة وعن إرسالها إلى مناطق الصراعات.

أما فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية في مناطق الصراعات، فمن دواعي الأسف أنه لم يكن دائما من الممكن أن تطبق قواعد القانون الإنساني الدولي القائمة تطبيقا فعالا. وقد كان السكان المدنيون في الماضي ضحية غير مباشرة للقتال بين الجيوش المتحاربة. أما اليوم فإنهم أقرب إلى أن يكونوا الهدف الرئيسي لتلك الهجمات. ويجب أن نوجه اهتماما خاصا للأطفال المتورطين في الصراعات. فتجنيد الأطفال أو إشراكهم في القوات المسلحة أو تشجيعهم على المشاركة النشطة في أعمال القتال يشكل جريمة من جرائم الحرب، على النحو الذي حدده النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

ونلاحظ أيضا مع القلق مشكلة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. فالأمر لا يقتصر هنا على حرمان الدول الأفريقية من موارد لا غنى عنها لتحقيق التنمية، بل إن الاستغلال غير القانوني لهذه الموارد يستخدم أيضا في تمويل المجموعات المتحاربة. وقد حان الوقت لتطوير نُهُج جديدة لوضع حد لنهب الموارد الطبيعية، وهو عملية تمارس في معظم البلدان الأفريقية الداخلة في صراعات. وأحد الحلول الممكنة لهذه المشكلة يتمثل في عملية كمبرلي التي تقترح استخدام شهادات المنشأ لمنع استيراد وتصدير الماس بطرق غير قانونية. وبلدي، بصفته رئيسا للجنة الجزاءات المفروضة على سيراليون، سيسعى جاهدا لجعل نظم المراقبة فعالة في هذا المضمار.

وفي ضوء المسؤولية الأساسية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين، يغدو من الضروري أن نعزز من دعم التدابير الإقليمية ودون الإقليمية التي تعتمد في أفريقيا. وهذا الدعم ضروري لأن الأمم المتحدة لا تملك القدرة ولا الموارد التي تمكنها من التصدي لجميع المشاكل التي يحتمل أن تنشأ في القارة الأفريقية. وبالتالي، ينبغي للأمم المتحدة أن تحاول قدر طاقتها أن تستكمل، بدلا من أن تحتكر، الجهود المبذولة في أفريقيا لحل مشاكل القارة.

إن المكسيك تعلق أهمية كبرى على المبادرة الأفريقية الجديدة. ورئيس بلادي، فيسنتي فوكس، أعرب شخصيا عن القيمة التي يوليها لتعزيز هذه المبادرة واهتمامه بها وبميلاد الاتحاد الأفريقي.

وأود أن أوجه رسالة صداقة إلى دول أفريقيا. إن حكومة بلادي مصممة على أن تعيد توجيه سياستنا الخارجية تجاه أفريقيا، بهدف إعطاء دفعة جديدة لأواصر الصداقة والتعاون، باستغلال عمليات التغيير الجاري تطويرها في المكسيك وأفريقيا. فبلدنا على اقتناع بأن الشعوب الأفريقية تحتاج إلى اهتمام خاص. ونحن مستعدون للمساعدة في النهوض بأهم المواضيع في جدول أعمال القارة.

ختاما أقول إن من تابعوا منا أنشطة الأمم المتحدة بعض الوقت، يعرفون أن اهتمام المنظمة بمشاكل أفريقيا يظهر عادة في أوقات متفرقة. ويحدونا الأمل في أن يكون ما نشهده الآن بداية تحول نوعي في العلاقة بين أفريقيا والأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وكيل وزارة خارجية المكسيك لشؤون أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ وأوروبا والأمم المتحدة، على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيدة كامارا (غينيا) (تكلمت بالفرنسية): يشعر وفد بلادي بسعادة غامرة لرؤيتكم، سيدي، تترأسون هذا

الاجتماع المهم الذي يعقده مجلس الأمن بخصوص أفريقيا. إن رئاسة موريشيوس للمجلس خلال شهر كانون الثاني/يناير جديرة بالتهنئة لأنها وضعت القضايا الأفريقية في مكان الصدارة في الأسابيع الأخيرة. وأود أن أهنئكم سيدي، بكل إخلاص على ذلك.

ويود وفد بلادي أيضا أن يشارك في الإشادة الجماعية التي حظي بها الأمين العام، كوفي عنان، على جهوده لإحلال السلام في ربوع العالم. كما أود أن أرحب بالأمين العام للاتحاد الأفريقي، السيد عمارة عيسى وبزملائي وزراء البلدان الأخرى التي وافقت على المشاركة في هذا الاجتماع.

وبالمثل، اسمحوا لي أن أنقل إلى شعبَيْ وحكومتَيْ جمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا تعازي شعب وحكومة جمهورية غينيا على الفاجعتين اللتين ألَمَّتا بغوما ولاغوس.

إن هذه الجلسة التي يعقدها مجلس الأمن لها مغزى يفوق المدلول الرمزي. فهي تعبّر عن عزم المجلس جماعيا على أن يكون أكثر تدخلا في البحث عن حلول لمختلف أنواع المشاكل المتكررة التي تحيق بأفريقيا، ولا سيما ما يتعلق منها بالسلام والأمن.

إن عبء الديون والهبوط المتواصل في أسعار المواد الخام، والفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وفساد الحكم وعواقب الصراعات العديدة، ما هي إلا بعض العوامل التي تفسر السبب في الحالة الراهنة التي وصلت إليها أفريقيا. ومن المعترف به أيضا أن كل الجهود المبذولة لمواجهة هذه التحديات ستذهب أدراج الرياح، إلى حين وقف الصراعات وحسمها بصفة نهائية. وفي غياب السلام والأمن لا يكون هناك أي أمل في تحقيق التنمية. وبالمثل، فإن الديمقراطية التي كثيرا ما ينادي بها مختلف شركاؤنا، لا يمكن تحقيقها في ظروف الفقر السائدة.

ولا يزال في أفريقيا عدد من بؤر التوتر التي تثير قلق المجتمع الدولي. فالوضع في منطقة البحيرات الكبرى يزداد تعقدا ويشكل مصدرا لقلق عميق. والحوار الوطني في جمهورية الكونغو الديمقراطية، المزمع استئنافه في جنوب أفريقيا، أصبح أكثر ضرورة من أي وقت مضى، لأن نتائجه ستوفر الأساس للتوصل إلى مصالحة وطنية حقيقية. وعلى مختلف الأطراف الفاعلة السياسية، التابعة وغير التابعة للدول، أن تحافظ على روح غابورون.

إن الالتزامات التي قطعتها حكومتا جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي، والواردة في البيان المشترك الذي تم التوقيع عليه بمناسبة زيارة وزير خارجية بوروندي لكينشاسا، مشجعة للغاية في هذا الصدد. وعلى الجهات الفاعلة السياسية الأخرى الأطراف في الصراع أن تستلهم بهذا العمل خدمة لمصالح المنطقة.

وتكرر غينيا التأكيد على تأييدها الكامل لعقد مؤتمر دولي لمنطقة البحيرات الكبرى، على أمل أن تؤدي نتائجه إلى دعم الجهود الإقليمية. كما نناشد جميع الأطراف الفاعلة على المستوى الإقليمي أن ننظر فيما يتجاوز الشواغل الأمنية، وأن تعطى الأولوية للتعاون في السعي إلى إحلال السلام والاستقرار في المنطقة.

ويحق لمجلس الأمن أن يفخر بأنه كرس اجتماعا مهما في الشهر الماضي لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية التي شهدت صراعات داخلية مميتة ومدمرة خلال السنوات الأخيرة. لكن هناك عدة دلائل تشير إلى أن جهود المجتمع الدولي بدأت تؤتي ثمارها. وثمة بوادر مشجعة بدأت تظهر في مناطق عديدة. وغينيا ترحب بعمل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون الذي مكن من استعادة سلطة الدولة تدريجيا،

وإحراز تقدم في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ورغم أن هذا البرنامج قد اختتم رسميا، فينبغي الاستمرار في جمع بعض الأسلحة التي لا يزال يجري تداولها بين عامة الشعب، لأنها يمكن أن تشكل تهديدا للسلام فيما بعد العملية الانتخابية.

وفي ١٤ أيار/مايو المقبل، ستجرى في سيراليون التي ظلت ممزقة بفعل صراع دام زمنا طويلا، انتخابات عامة نرجو أن تكون حرة وشفافة، وأن يكون الإقبال عليها مكثفا. ووفد بلادي يرحب بدعم بعثة الأمم المتحدة في سيراليون للعملية الانتخابية، وباتخاذ مجلس الأمن القرار ١٣٨٩ (٢٠٠٢).

ولا تزال عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين على المدى الطويل تشكل شاغلا رئيسيا لوفد بلادي. ولا بد من إعادة تقييم التدابير المتخذة في هذا المجال وتعزيزها لتفادي تكرار أعراض المتلازمة الليبرية.

وفيما يتعلق بتثبيت الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، يرحب وفد بلادي بالجهود الجارية التي يبذلها قادة بلدان اتحاد نهر مانو لاستعادة الثقة والحث على استئناف أنشطة الاتحاد من جديد. ويحدونا وطيد الأمل في أن يؤدي مؤتمر القمة الثلاثي المقبل إلى تعزيز تدابير بناء الثقة، لتذليل العقبات المتبقية على الطريق المؤدي إلى السلام الدائم.

وبالنسبة للحالة الراهنة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، اتخذت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عددا من المبادرات المهمة لاستعادة السلام، وكان من بينها تنفيذ آليات عديدة لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها؛ وإنشاء مجلس حكماء مؤلف من شخصيات بارزة؛ وتنفيذ تدابير لبناء الثقة فيما بين الدول؛ وتقديم المساعدة للدول الأعضاء في مجال توطيد الديمقراطية؛ وإنشاء أربع محطات للرصد باعتبارها نظاما للإنذار المبكر؛ والكفاح من أجل وقف انتشار الأسلحة الخفيفة بما في ذلك الوقف الاختياري المفروض على استيراد الأسلحة الخفيفة وتصديرها وتصنيعها. وقد تم للتو تجديد هذا الوقف لفترة ثلاث سنوات ثانية.

ويرحب وفد بلادي بالتعاون الوثيق بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والأمم المتحدة من أجل استعادة السلام والأمن في غرب أفريقيا. إن الخبرة التي اكتسبتها تلك الجماعة في مجال احتواء الأزمات في السنوات الأخيرة تنويرية ويمكن أن تفيد كثيرا في بلورة شراكة حقيقية بين الأمم المتحدة وتلك الجماعة. وثمة دليل آخر على تصميمهما المشترك على تعزيز الروابط بينهما وتوحيد جهودهما يتمثل في فتح مكتب للأمم المتحدة إلى جانب مكتب تلك الجماعة في داكار. إن هذا النوع من أنواع ”دبلوماسية الجوار“ سيكون مفيدا جدا.

تعلمون، سيدي الرئيس، أن السلام له ثمنه. ولهذا، يأمل وفد بلادي أن يواكب عملية إخماد الصراعات في غرب أفريقيا تنفيذ برنامج شامل ومتكامل للانتعاش الاقتصادي. وسيشمل ذلك الاستكمال الفعال لبرامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم في الأجل الطويل في سيراليون وغينيا - بيساو، وبسط سلطة الدولة من خلال إقامة الهياكل المناسبة، وضمان العودة الطوعية للاجئين والمشردين من خلال تعزيز تدابير بناء الثقة؛ ووضع برامج رائدة ذاتية الدعم. وسيساعد مكتب الأمم المتحدة الإقليمي في تنفيذ هذه الاستراتيجية الشاملة لبناء السلام.

وفي غرب أفريقيا كما هو الحال في منطقة البحيرات الكبرى، ثبتت بوضوح الصلة القائمة بين القتال المستمر والإتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وغيرها. ولا بد من الإبقاء على الضغط الذي يمارس ضد كل الذين ثبتت مسؤوليتهم عن استمرار ذلك الوضع. ولا بد من أن تنفذ

بشكل فعال كل التدابير التي توخاها أو اتخذها مجلس الأمن لإبطال مفعول أنشطتهم الضارة للسلم والأمن الدوليين. إن إفلات المسؤولين عن نهب الموارد من العقاب له نفس الآثار السيئة على السلم والأمن الدوليين التي تترتب على عمليات النهب ذاتها.

وتشكل القضايا المرتبطة بأفريقيا أكثر من نصف العمل الذي يضطلع به مجلس الأمن. وتجرى مناقشة اليوم في إطار المناقشة التي عقد لها المجلس سلسلة اجتماعات من أجل ضمان دوره الفعال في صون السلم والأمن الدوليين، خصوصا في أفريقيا.

وينبغي لنا أن ننظر في إمكانية إيجاد أدوات جديدة من شأنها أن تساعد المجلس في منع اندلاع الصراعات وحسمها في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نود أن نقترح إنشاء فريق عامل رفيع المستوى تابع لمجلس الأمن يلقي نظرة على ما يحدث فيما يتعلق بأفريقيا. وينبغي أن تؤدي استنتاجاته إلى وضع استراتيجية متكاملة وشاملة لخطة عمل متعددة القطاعات. وسيكون مجال اهتمامها الأساسي هو تقييم الأفكار حول كيفية تحسين التنسيق والتعاون بين المجلس، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ويمكن تيسير تنفيذ مثل هذه الخطة بإنشاء وحدة في إطار الأمانة العامة تقوم بتنسيق الأنشطة متعددة القطاعات بالنسبة لأفريقيا. إن مركز التنسيق هذا الذي سينشأ في إطار الأمانة العامة لصالح الدول الأعضاء ستكون له رؤية شاملة متعددة القطاعات للقضايا الأفريقية، من شأنها أن تمكنه من تبسيط العمل في تناول تلك القضايا. ومن شأن تنفيذ تلك المقترحات أن يساعد في تعزيز ما يمكن أن يقوم به مجلس الأمن لصون السلم والأمن الدوليين. وسيكون من المرغوب فيه أيضا إقامة تعاون أوثق بين مجلس الأمن، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وخصوصا مع آلية المنظمة لمنع الصراعات واحتوائها وحسمها.

وإذ نبدأ هذه الألفية الجديدة، لا بد لنا من أن نقول إن الفقر والتخلف يتناقضان تماما مع الرخاء الذي تتمتع به بلدان العالم المتقدم النمو. إن أفريقيا تعلم أنها يتعين عليها أن تتخذ الخطوات الصحيحة لكي تتجنب استبعادها من ظاهرة العولمة التي تتسم بها العلاقات الدولية اليوم. ولهذا، فإنها قررت أن تدخل مرحلة جديدة في تاريخها بتحويل منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي، وباعتماد برنامج جديد للتنمية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وتتمشى هاتان المبادرتان الجديدتان مع تطلعات شعوبنا، وينبغي أن تفتحا آفاقا جديدة للقارة الأفريقية. وبدلا من أن تكون العولمة عاملا معوقا لأفريقيا، فإنها يمكن أن تتيح الإطار والموارد اللازمة لتحقيق انتعاش القارة.

إن المبادرة الأفريقية الجديدة، التي تغير اسمها إلى الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي اعتمدت في آخر اجتماع عقدته جمعية رؤساء الدول والحكومات لبلدان منظمة الوحدة الأفريقية في لوساكا في تموز/يوليه ٢٠٠١، ينبغي أن تمكن أفريقيا من أن تشارك بشكل فعال في الاقتصادات والسياسات العالمية. وبذلك تخرج من وضعها المهمش الحالي. وتتيح الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا للمجتمع الدولي، وخصوصا للبلدان المتقدمة النمو، فرصة تاريخية لإقامة شراكة عالمية حقيقية مع أفريقيا تقوم على أساس المصالح المتبادلة والمسؤوليات المشتركة.

غير أن هذه الأهداف الطموحة لن تتحقق ما دامت الصراعات العديدة تلك مستمرة في أفريقيا. وهنا، لا بد من تنسيق وتعزيز العمل الذي يقوم به مجلس الأمن والعمل الهام بنفس القدر الذي تقوم به منظمة الوحدة الأفريقية وغيرها

من المنظمات الأفريقية دون الإقليمية لإنهاء تلك الصراعات وتمكين بلداننا من أن تتصدى للتحدي الذي تواجهه التنمية.

في الختام، أود ببساطة أن أكرر التأكيد على امتناني العميق لوفد موريشيوس لقيامه بتنظيم هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية والتعاون بجمهورية غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى الرئاسة.

المتكلم التالي معالي السيد ليونارد شي أوكيتوندو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي لجمهورية الكونغو الديمقراطية. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد شي أوكيتوندو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في هذا الوقت الذي توشك فيه فترة رئاستكم لمجلس الأمن على الانتهاء، اسمحوا لي بأن أعرب عن مدى ارتياح وفد بلادي إذ يرى أعمال مجلس الأمن تديرها موريشيوس، البلد الشقيق والعضو، مثل بلادي، في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهنئكم من كل قلبي على المبادرة الممتازة التي اتخذتم زمامها بتنظيم هذا الاجتماع المكرس للحالة في أفريقيا، لقد اتسمت فترة رئاستكم باهتمام خاص بالمشاكل التي تواجه أفريقيا، القارة التي تنتمون إليها. وعلى ذلك، فإن الصراعات والمآسي الإنسانية، بما في ذلك الحرب العدوانية التي وقعت بلادي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ضحية لها، حظيت باهتمام خاص من المجلس. ومن ثم، فإنني أشعر بامتنان عميق للأمم المتحدة، لإبقائها، من خلال مجلس الأمن، قضية الحالة في أفريقيا تتصدر جدول أعمالها، ولجهودها المستمرة من أجل إيجاد حلول لحالات الصراع في العالم.

وقبل أن أواصل بياني، أود أن أتقدم بالنيابة عن رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فخامة الفريق أول جوزيف كابيلا، وباسم حكومتنا وشعبنا، لكي أعرب لكم، ومن خلالكم للمجتمع الدولي بأسره، عن امتناننا وخالص شكرنا لما لقيناه من دعم سخي وتضامن حقيقي، خصوصا في الاستجابة بالسرعة المطلوبة لحالة الطوارئ الإنسانية التي نجمت عن اندلاع بركان نياريغونغو في مقاطعة كيفو الشمالية الكونغولية. ونتوجه بشكر خاص لأميننا العام السيد كوفي عنان لاستجابته التي تمت حال علمه بضخامة المأساة التي حلت بمدينة غوما وحواليها، لا سيما من حيث الخسائر في الأرواح والأضرار المادية. وتمثل الإجراءات التي اتخذها الأمين العام وجميع الدول، والأجهزة، والمنظمات، وجميع الناس ذوي النوايا الحسنة، تعبيرا عن اهتمامهم بحماية حياة البشر واحترام كرامة ضحايا غوما وما حولها.

وقد فوجئنا مفاجأة سارة بالتعبئة الكبيرة للوسائل والأموال لتلبية الضروريات العاجلة للغاية. وإننا نحث المجلس على مواصلة تلك الجهود الجديرة بالثناء ليس لإبقاء الإغاثة تحت السيطرة فحسب، ولكن أيضا لضمان إعادة تنظيم مدينة غوما وتعميرها في المستقبل العاجل. وهذه التعبئة للمجتمع الدولي لدعم جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي مواصلتها وتوسيعها بغية مساعدة الشعب الكونغولي على بناء بلده، واستعادة وحدته، وتهيئة الظروف اللازمة – وخاصة الأحوال الدستورية – للتعامل مع هذه المآسي. وإننا نهيب بالأمين العام لمنظمتنا العالمية والأمين العام لمنظمتنا الإقليمية ألا يدخرا أي جهد لتنسيق التعبئة بأكملها بغية تيسير العمل الإنساني وتعزيز وصول المساعدة بلا عائق إلى سكان غوما وما حولها.

وإن المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. ولكن من المؤسف أن النتائج فيما يتعلق بأفريقيا لا تصل دائما إلى المستوى المطلوب. والحاجة

إلى إعطاء مجلس الأمن دورا فعالا في صون السلم والأمن الدوليين، وخاصة في أفريقيا، أصبحت بالغة الأهمية.

ومما له أهمية كبرى تعزيز الشراكة بين المؤسستين بغية زيادة الفعالية وإحراز نتائج مقنعة. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السيد عمارة عيسى، الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية/الاتحاد الأفريقي، على عرضه الزاخر بالمعلومات بصفة متميزة. وحضوره بين ظهرانينا اليوم يشهد على الاهتمام الذي توليه أفريقيا لهذه المسألة، وهو مفيد بشكل خاص في نقل شواغل أفريقيا ووجهات نظرها على السواء. وآمل أن تبين مشاركته في هذا الاجتماع المكرس للحالة في أفريقيا الطريق نحو إجراء حوار في المستقبل بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، الذي نشجعه ونأمل أن يثبت أنه مفيد وبناء ومثمر.

أفريقيا مسرح، في الواقع، للعديد من الصراعات والأزمات التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة وتهدد السلم والأمن الدوليين. وانتشار هذه الصراعات يقتضي العمل من الأمم المتحدة سعيا إلى إعادة النظر في السلام بغية جعله أكثر فعالية.

والحكومات بالطبع، مسؤولة في المقام الأول عن صون السلم، وبغية تحقيق ذلك الهدف وبث الثقة في الأمم المتحدة، يجب أن تضطلع الحكومات بمسؤوليتها الكاملة في تسوية الصراعات وفي تهيئة الظروف اللازمة لازدهار الديمقراطية، والسعي إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر. ولذا فإن من المهم أن تساعد الأمم المتحدة على تعزيز القدرات، ودعم المبادرات دون الإقليمية لتسوية الصراعات الدائرة في القارة والتعاون على نحو أوثق مع منظمة الوحدة الأفريقية.

غير أن هذه الشراكة لم تدخل، للأسف، طور التشغيل. وإحدى النتائج الواضحة لنقص التعاون هذا تتمثل في التصور القائم على أن مجلس الأمن مذنب دائما بتأخير التنفيذ الكامل لقراراته هو نفسه. فالواقع أن العمل الدولي القائم على أساس قرارات مجلس الأمن يبدو أنه لا يُحرز نتائج مثلى إلا خارج أفريقيا، بينما لا يتماثل الدعم لمنع نشوب الصراعات وتسويتها في أفريقيا بأي حال من الأحوال مع كبر حجم المشاكل.

”إن ما يكون صحيحا على جانب من جبال البرينيه ربما يكون خاطئا على الجانب الآخر“، كما قال أحد المحللين السياسيين الفرنسيين. ففي مناطق أخرى من العالم تعاني من مشاكل مستمرة، تُقدم المساعدة بحجم اقتصادي ضخم ومن خلال تقديم المزايا التجارية، مع القيام بكل عمل يشجع البلدان على تحسين التعاون الإقليمي ومواصلة جهودها تجاه تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان، والحكم الرشيد وتعزيز حكم القانون والاستقرار السياسي، وبالتالي وضع أسس التنمية المستدامة. ولا شيء من هذا القبيل يحدث في أفريقيا. وفيما يتعلق بتسوية الصراعات، فإن المرء يرى بوضوح تطبيق المعايير المزدوجة. وأكثر المظاهر الفاضحة لهذه الظاهرة هو تجربة بلدي في السنوات الأخيرة.

فلا تزال الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية موضوعا يثير الكثير من القلق. إذ خلقت سنوات من الصراع حالات إنسانية مأساوية وعدم استقرار سياسي خطير. ولا يزال المجلس يجد مشاكل في ضمان احترام قراراته. وتنفيذ القرار ١٣٠٤ (٢٠٠٠) على وجه الخصوص - الذي يدعو إلى جعل مدينة كيسنغاني وما حولها خالية من الأسلحة، والانسحاب المنظم للقوات الأجنبية من الأراضي الكونغولية والتعاون في نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - لم يبدأ حتى الآن مجرد البداية. ولا تزال كيسنغاني محتلة وأصوات سير الأحذية العسكرية أصبحت تسمع مرة

أخرى. وبدلا من انسحاب القوات المحتلة، يجري تعزيزها على الأراضي الكونغولية.

وتولي حكومتي أهمية خاصة لتحسين وفعالية العمليات الإنسانية في الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية، لا سيما لتقديم المساعدة للاجئين والأشخاص المشردين داخليا. وبالمثل، فإننا نقدر على النحو الواجب جهود الأمم المتحدة الرامية إلى تعزيز القانون الإنساني الدولي وتطويره. والكارثة الطبيعية التي وقعت في غوما، المدينة الكونغولية الواقعة تحت الاحتلال الرواندي، واستجابة المجتمع الدولي، تمثلان دلالة واضحة على قدرة الأمم المتحدة على الاستجابة للتحديات الإنسانية.

وفيما يتعلق بالاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وأشكال الثروة الأخرى لبلد من البلدان، على يد جهات مؤثرة من القطاع الخاص والدولة بغية إثراء نفسها بوقاحة على حساب عرق ودم الضحايا الأبرياء والإبقاء على الصراعات العديدة، ذلك النشاط الإجرامي ينبغي أن يكون موضوعا للعمل العالمي المتضافر للقضاء عليه.

منذ تأسيس الأمم المتحدة قبل حوالي خمسين سنة، لم ينجح أي برنامج تم الاضطلاع به في القضاء على الفقر. ويظل الفقر والجهل والتعصب والاستبعاد الأسباب الجذرية للعديد من الصراعات التي تمزق أفريقيا إربا إربا. ولذلك فإن من الواضح أن القضاء على الفقر سيكون له أثر على منع نشوب الصراعات والمساعدة على جعل هذا القرن قرنا يتسم بالوئام ويعرف بقرن السلام والتسامح والازدهار لكل البشرية.

وفي فجر القرن الحادي والعشرين، وبانتهاء الحرب الباردة والتطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، وخاصة تكنولوجيات المعلومات، يجب أن نعيد النظر في استراتيجياتنا ليس في ميدان حفظ السلام فحسب، ولكن أيضا في ذلك التقدم. وفي ذلك الصدد، تشجع حكومتي المزيد من التنسيق بين الوكالات الرئيسية المشغولة بمنع نشوب الصراعات والتعمير فيما بعد الصراع، لا سيما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية تعميق النظر في المسائل المتعلقة بتحسين التفاعل بين الجهازين وتعزيز نهج متكامل لبناء السلام والتعمير بعد الصراع.

وترحب حكومتي بحقيقة أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي أجرى مناقشة بشأن دور منظومة الأمم المتحدة في دعم جهود البلدان الأفريقية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وإننا نرحب بقرارات رؤساء دولنا وحكوماتنا الصادرة في السنة الماضية لإطلاق المبادرة الأفريقية الجديدة، وفي تشرين الأول/أكتوبر، لتعزيز المبادرة بإنشاء الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وهاتان المبادرتان اللتان تستحقان الإشادة، تبرهنان، إن كانت هناك حاجة إلى برهان، على أن أفريقيا مستعدة لتحمل المسؤولية الكاملة عن تنميتها ومستقبلها.

وبالإضافة إلى العديد من العقبات التي تواجه أفريقيا – وخاصة الفقر وعبء وإدارة الديون والتخلف الإنمائي والحرب – فإنها تواجه التحديات الجديدة التي يشكلها بوجه خاص ظهور وباء نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز. وهذه التحديات الجديدة يمكن أن توقف نموها وتهدد وجودها نفسه. ويجب علينا أن نؤكد من جديد على أهمية العمل الدولي المتضافر لمواجهة بلاء الإيدز، بالنظر إلى أثره السلبي على النسيج الاجتماعي وبالتالي على مستقبل الجيل الحالي والأجيال المقبلة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب علينا، فيما يجب، تشجيع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بنقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على مواصلة تعزيز تعاونه مع الدول الأفريقية بغية تطوير ممارسات وسياسات وطنية أفضل في مجال التوعية بشأن الإيدز والوقاية والفحص والاستشارة والعلاج.

ختاما، أود أن أكرر الإعراب عن إيمان وفدي العميق بوجود صلة وثيقة بين التنمية في أفريقيا وإحلال السلام واستقرار حالتها الاجتماعية الاقتصادية.

إن صون السلام عنصر هام في عمل الأمم المتحدة، وأود أن أعرب عن الأمل في أن يرتقي مجلس الأمن، الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة المكلف بصون السلم والأمن الدوليين، إلى مستوى مهمة الوفاء بمسؤولياته بفعالية أكبر، تمشيا مع روح ونص الالتزامات المحددة في قمة الألفية.

إن الأمم المتحدة لا بد وأن تكون ابتكارية فيما يتعلق بوضع استراتيجية دولية. على الرغم من الصراعات لا يجب أن تكون العلاقات مرتكزة على أساس إقامة السلام استنادا على الردع أو القوة. بل بالأحرى ينبغي أن تنبثق من الإدارة السليمة للاحتياجات وسائر المشاكل التي تبرز وخاصة بالاستفادة إلى أقصى حد من الإمكانية الاجتماعية - الاقتصادية المتأصلة.

وهذا هو فهمنا لنطاق المؤتمر الدولي للسلام والاستقرار والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الذي ينوي الأمين العام للأمم المتحدة عقده بالتعاون الوثيق مع الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية. إن حكومتي تأمل أملا وطيدا في أن يكتب النجاح لهذا المؤتمر وأن يكون أنموذجا لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، ليس في أفريقيا فحسب، بل في جميع أرجاء العالم حيثما يُضطلع بعمليات سلمية أو يجري إطلاق مبادرات بشأنها مما يكون في خير صالح جميع السكان المعنيين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية الكونغو الديمقراطية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي على قائمتي السيد عبد القادر ميسهل الوزير المسؤول عن الشؤون الأفريقية في الجزائر. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ميسهل (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أولا أود أن أنبئكم يا سيادة الرئيس بأننا نرحب أيما ترحيب بمبادرتكم الهامة في تنظيم هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن المكرسة لأفريقيا. وهذه المبادرة إنما تتوج ترؤس بلدكم الرائع للمجلس طيلة شهر كانون الثاني/يناير، وهذا يشهد مرة أخرى على اتساق وثبات التزامكم الشخصي وبلدكم موريشيوس في خدمة السلم والأمن في قارتنا وفي العالم كله. إن ما قمتم به من عمل بارز في حل أزمة جزر القمر بصورة سلمية مما أدى إلى مبادرة عملية إعادة النظام الدستوري، سوف يمكن جزر القمر من استعادة الاستقرار المؤسسي والسياسي. وهذا نتيجة للجهود الجديرة بالثناء التي قمتم بها حيث اعتبرنا أن ذلك يعزز القرار الحصيف والمسؤول الذي اتخذ في قمة ١٩٩٩ لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقودة في الجزائر والتي نصت على عدم الاعتراف بالأنظمة التي تقام نتيجة انقلابات وعدم السماح لها بالانضمام إلى منظمتنا القارية. إن أبناء جزر القمر بإعادة إرساء حقهم الأساسي في حرية التعبير والخيار في السيادة يؤيدون التحرك العام في أفريقيا لإرساء وتعزيز الديمقراطية.

إن مناقشة اليوم تأتي في أوانها لأنها تجري بعد قمة منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في لوساكا في شهر تموز/يوليه الماضي واعتمدت مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا السياق أود أن أشدد على أن مبادرة أفريقيا التي تتناول بطريقة شاملة ومنطقية مسائل التجديد الأفريقي وتضع على قائمة أولوياتها تسوية المنازعات وحل الصراعات في قارتنا. إنها تدمج الخطوط الشاملة لخطة العمل التي تتناول مسألة السلم والأمن بجميع أبعادها. والمبادرة في تحليلها لأسباب الصراع في أفريقيا

تعترف بأوجه القصور في مجال الحكم الذي أسهم بدرجة كبيرة في تفاقم الفقر والشعور بالتهميش. إن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إنما تجسد السلم والأمن والاستقرار في أفريقيا بوصفها عنصرا رئيسيا في عملية إطلاق النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الحقيقية والدائمة.

إن الاستراتيجية التي حددها المبادرة تقوم على ثلاث ركائز. الركيزة الأولى وهي تهيئة الظروف المواتية على الأجل الطويل للتنمية والأمن. وهذا يعني معالجة جذور الصراع بتعزيز الحكم الصالح على الصعيدين السياسي والاقتصادي ومكافحة الفقر والدمج الفعال للقارة في الاقتصاد العالمي.

أما الدعامة الثانية فتمثل في تعزيز طاقة المؤسسات الأفريقية من حيث الإنذار المبكر والدبلوماسية الوقائية وتدبر وتسوية الصراعات. وفي هذا الصدد فلنتذكر أن منظمة الوحدة الأفريقية ما برحت لأكثر من عقد من الزمان تنعم بآلية لحسم الصراعات وتعزيز السلم. وينبغي بوجه الخصوص تقديم الدعم بأشكال عديدة لهذه الآلية الهامة جدا بالنسبة لأفريقيا.

والركيزة الثالثة يتمثل هدفها في الإرساء الدائم للمبادئ التي ترتكز عليها الشراكة الجديدة. إن رؤساء الدول والحكومات الأفريقية بإلزام أنفسهم بمشروع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا قد أظهروا بوضوح رغبتهم في التركيز على القيمة الإضافية المتأصلة في هذه المبادرة. إن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا لا تتعارض مع الآليات القائمة وليست مصممة لتحل محل البرامج أو الأنشطة الحالية. بل مهمتها تتمثل في تحسين وتعزيز المؤسسات القائمة وذلك بالقيام بدور سياسي بوصفها عنصرا حفازا وميسرا في عملية تعزيز وصيانة السلم والمصالحة وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع. إنما تستهدف تحقيق ظروف أفضل واتساق في الآليات والهياكل على الصعيد دون الإقليمي والقاري والدولي.

ولتحسين القيام بهذه المهام، قررت اللجنة التنفيذية المكونة من رؤساء الدول والحكومات للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إنشاء لجنة فرعية للسلم والأمن تتألف من رؤساء الجزائر وغابون ومالي وموريشيوس وجنوب أفريقيا. وسوف تدرس أيضا اللجنة الفرعية السياسات والترتيبات المؤسسية وتعبئة الموارد من أجل إرساء السلم الدائم والأمن والاستقرار في أفريقيا.

إن الجزائر ما برحت تعمل على تعزيز تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفي أحيان كثيرة يطلب إليها القيام بدور الوسيط، إما في الصراعات الداخلية كتلك القائمة في شمالي مالي وشمالي النيجر، أو في المنازعات الثنائية كتلك الناشبة بين إثيوبيا وإريتريا. وما انفك بلدي أيضا مشاركا في عمليات السلام في عدة أجزاء من العالم. إن التجربة التي اكتسبناها، ولا سيما تجربتنا في تسوية الصراع في إثيوبيا وإريتريا قد مكنتنا من تعلم عدد من الدروس التي أود أن أتشاطرها مع المجلس.

أولا، إذا ما أريد لوساطة السلام أن تنجح، من الجوهري التأكد من توفر الإرادة السياسية لدى الأطراف المتحاربة للسعي إلى إحلال السلام.

ثانيا، إن دور الوساطة ينبغي أن يتم في مناخ يسوده الوضوح والشفافية. وبغض النظر عمن سيقوم بدور الوساطة لا بد وأن يتمتع بمصداقية معترف بها ويجب أن يكون معروفا بالنزاهة ويجب أن يكون متمتعا بالثقة الكاملة لدى أطراف النزاع.

ثالثا، إن تدخل الميسِّرين قد جرى تنسيقه بشكل تام مع عمل الوسطاء في مراحل حساسة من العملية يمكن أن يضفي زخما على عملية السلام. ومثال على ذلك عندما

أيدت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في وساطته بين إثيوبيا وإريتريا.

رابعا، إن تهيئة بيئة مواتية للسلم عامل حاسم في نجاح وساطة السلام.

خامسا، قد يكون من الضروري أيضا تحديد جزاءات مستهدفة ترمي إلى منع بيع وتوريد الأسلحة والعتاد والاتجار غير المشروع في الموارد المعدنية الاستراتيجية أو غيرها من المنتجات كما حصل في حالة بعض المتحاربين.

وأخيرا فإن تسوية الصراع يجب أن تقترن بتدابير ترمي إلى تحقيق إعادة التأهيل وإعادة الإعمار.

إن الدينامية الجديدة التي تود الأمم المتحدة أن تضفيها على أنشطتها في إطار منع نشوب الصراعات وتسويتها تتفق مع رغبتنا في أن نقيم تواؤما حقيقيا في أفريقيا بين مختلف الأطراف المعنية، المباشرة وغير المباشرة على السواء، كيما يكون جهدنا المشترك، الذي نبذله بروح التضامن، في خدمة إقرار السلام الحقيقي والدائم في القارة الأفريقية.

وفي سياق هذا الجهد الجماعي، وبالاستناد إلى تجربتنا المتواضعة في الوساطة في الصراعات الأفريقية، نرى من الأهمية بمكان أن تتوفر شروط عشرة من أجل الإنجاز الكامل لأهداف السلام التي نسعى إلى تحقيقها.

وتتمثل هذه الشروط العشرة فيما يلي: أولا، تعزيز القدرات القارية ودون الإقليمية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها، من خلال المساهمات المالية والفنية؛ وثانيا، تقديم دعم كبير لمنظمة الوحدة الأفريقية وللمنظمات دون الإقليمية لتطور نظم الإنذار المبكر لديها؛ وثالثا، تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالتدريب في مجالي منع نشوب الصراع وحفظ السلام؛ ورابعا، تقديم مساعدة كبيرة في مجال إزالة الألغام؛ وخامسا، زيادة الدعم في مجال نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم فضلا عن إعادة دمجهم في الحياة الاقتصادية والاجتماعية؛ وسادسا، اعتماد وتنفيذ خطة عمل للقضاء على الاتجار بالأسلحة الخفيفة وانتشارها بشكل غير مشروع؛ وسابعا، تعزيز المساعدة في مجال إعادة التأهيل وإعادة التعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع؛ وثامنا، مساعدة البلدان التي تأوي اللاجئين، بغية تخفيف أعبائها؛ وتاسعا، التعاون المطرد في مجال مكافحة الإرهاب؛ وعاشرا، بذل جهود خاصة لحماية الأطفال ومنع تجنيدهم في الصراعات بشكل قسري.

وثمة بعض المتطلبات الأساسية التي لابد من تلبيتها في سياق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بغية إقرار السلام الدائم والاستقرار في أفريقيا.

وختاما، أود أن أؤكد أن أفريقيا قد شرعت في عملية سلام لابد من ترسيخها وتوسيعها وتعميقها. وأنا على ثقة بأن جهود أفريقيا ستحظى بالدعم الكامل من مجلس الأمن والمجتمع الدولي برمته. وليس ثمة شك في أن مناقشة المجلس، تحت الإدارة الحكيمة لأخي، وزير الشؤون الخارجية في موريشيوس، ستولد الزخم المطلوب لتحقيق النجاح الكامل لمسيرة السلام في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الوزير المكلف بالشؤون الأفريقية في الجزائر على الكلمات الرقيقة للغاية التي خصني بها.

المتكلم التالي هو السيد شيخ تيدياني غاديو، الوزير السنغالي للشؤون الخارجية وشؤون الاتحاد الأفريقي والسنغاليين في الخارج. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غاديو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): بصفتي رئيسا للمجلس الوزاري للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، يسرني، بداية، أن أعرب لكم، سيدي الرئيس، عن فخرنا واعتزازنا بكم، ونزجي لكم تهانئنا القلبية على الطريقة البارعة التي تباشرون بها ولايتكم، بدعم قيم ، بالطبع، من جميع زملائنا في مجلس الأمن.

واسمحوا لي كذلك بأن أعرب عن مدى تقدير الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلادي أيضا للقرار الكريم لمجلس الأمن بتكريس جلسة خاصة لمناقشة الحالة في أفريقيا.

وهذه المبادرة بالتأكيد تستحق الثناء، خاصة وأن القارة الأفريقية، في بداية هذه الألفية الجديدة، لا تزال تواجه تحديات كبيرة في ثلاثة مجالات: السلام والتنمية والحكم السليم.

إن السعي إلى سلام دائم في إفريقيا كان دوما في صميم اهتمامات منظمة الأمم المتحدة. و لعل خير برهان على ذلك، هو التقرير الممتاز الذي أعده الأمين العام، السيد كوفي عنان، بعنوان "أسباب الصراعات وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا". ونحن نشاطره تماما اقتناعه بضرورة معالجة أسباب هذه الآفة، ونعتقد أن المتابعة الدقيقة لعمليات التطبيع السياسي ضرورية للغاية، وبخاصة في بلدان مثل غينيا - بيساو وسيراليون، حيث لا يزال السلام هشا.

واسمحوا لنا هنا في البداية أن نشير إلى مثال معبر تماما في مجال منع نشوب الصراع هو غينيا - بيساو. فهذه حالة مثالية، كانت فيها الأسرة الدولية، كما تفعل أحيانا، تقف موقف المتفرج دون أن تتخذ أي إجراء عاجل بينما كانت تزرع بذور صراع محتمل. ويتشابه هذا الموقف مع محاولة توفير بضعة مليارات من الفرنكات قد تكون ضرورية غدا لإنقاذ غينيا - بيساو، ثم استثمار عشرة أضعاف هذا المبلغ بعد أن يكون الوقت قد أصبح متأخرا تماما - وحينئذ تكون التوترات التي تعصف بهذا البلد الذي يقع في غرب أفريقيا قد نالت منه كل منال.

واسمحوا لي أن أبين لكم كيف أن السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال - جنبا إلى جنب، بالطبع، مع الأمين العام للأمم المتحدة - ما فتئ يوجه نداءات إلى المجتمع الدولي لتقديم مساعدة طارئة لغينيا - بيساو ، بغية مساعدتها في دفع المرتبات وحل مشكلاتها في مجال نزع السلاح. وفي واقع الأمر، فإن مطالبة ذلك البلد الأفريقي الصغير - الذي يعتقد أن عدد جنوده يتراوح بين ٣٥ ٠٠٠ و ٤٥ ٠٠٠ جندي، والذي عانى من عدة صراعات وحروب أهلية - بأن يفي بمعايير الحكم السليم والإدارة الشفافة، في جملة أمور، قبل أن يحصل على مساعدة دولية، أمر قد يفضي إلى كارثة. وإذا كان لمفهوم منع نشوب الصراع أي مغزى، فيجب أن يطبق في أسرع وقت ممكن، وبأفضل صورة ممكنة، على غينيا - بيساو.

غير أنني أود التشديد مرة أخرى على أن الأمين العام، كوفي عنان، قد أعرب مرارا وتكرارا عن حرصه الشديد على حل الأزمة في غينيا - بيساو واهتمامه الشخصي بذلك. وتحقيقا لهذه الغاية، فإنه يحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي. وفي حالة غينيا - بيساو، وفي حالات أخرى في منطقتنا دون الإقليمية وفي قارتنا، نرى أنه من الأهمية بمكان أن يستمر تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة من جهة وبين منظمة الوحدة الإفريقية والمنظمات دون الإقليمية من جهة أخرى في مجال منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها.

وفي هذا الصدد، نعرب عن ارتياحنا للافتتاح الوشيك لمكتب الأمم المتحدة في داكار، وذلك بناء على توصية بهذا الشأن وردت في تقرير إبراهيم فال بإنشاء مكتب للأمم المتحدة في غرب أفريقيا. وأنا على يقين بأن ذلك سيساعد، في جملة أمور، على تحسين معالجة مشكلة السلام والأمن في منطقتنا دون الإقليمية.

وهنا، أود أن أؤكد للمجلس استعداد السيد عبد الله وادي،رئيس السنغال والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعزمه والتزامه، بوصفه نصيرا مخلصا للسلام الاجتماعي والحلول التوفيقية السياسية، وأنه لن يألو جهدا في العمل على تحقيق هذه الأهداف. وفي هذا الإطار، ومع الأشقاء من دول اتحاد نهر مانو، فإنه سوف يواصل مبادراته من أجل أن يسود السلام والاستقرار في هذه المنطقة ذات يوم.

وكما يدرك المجلس، فإن الرؤساء الثلاثة - تيجان كباح، رئيس سيراليون، وتايلور، رئيس ليبريا، وكونتي، رئيس غينيا - يثقون بجهود الوساطة التي يقوم بها الرئيس عبد الله وادي. وهم يعتقدون بإمكانية اجتماعهم معا في القريب العاجل للشروع في بناء الثقة، وتعزيز العلاقة الشخصية فيما بينهم، والتغلب على التوترات وحالات الصراع التي شهدها هذا الجزء من أفريقيا. لذا، يحدونا أمل كبير في هذا الصدد.

ولذلك، فإننا نعلق آمالا جساما على ذلك.

وبينما تعتبر الجهود التي يبذلها الأفارقة أنفسهم هامة بالفعل، فالجدير بالذكر أن وجود التزام المجتمع الدولي الأكيد إلى جانبنا، اعترافا منه بالدور الذي يؤديه الفقر وبعض أنواع الثقافة السياسية كأسباب كامنة للصراع، يمكن أن يساعد على التوصل إلى تسوية شاملة لهذا البلاء.

كما أود أن أناشد البلدان الصديقة ومجتمع المانحين المشاركة بنشاط في تجديد القارة من خلال تقديم الدعم المستمر إلى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وإن زعماءنا باختيارهم اتباع استراتيجية تتمثل في التخلص من المعونة والدين، قد أعادوا ترتيب أولويات القارة وأبرزوا أهدافاً عمليةً وواقعيةً ترمي إلى جملة أمور منها سد ثغرة الموارد، وزيادة الوفورات المحلية، واجتذاب رأس المال الأجنبي، من أجل كفالة تمويل الهياكل الأساسية والزراعة والتعليم والصحة، وإجراء تخفيض كبير في الفجوة الرقمية التي تفصلنا عن بلدان الشمال.

واسمحوا لي يا سيادة الرئيس أن أفتح هنا جملة اعتراضية موجزة جدا، وهي أنني أود القول إننا لاحظنا بصورة متزايدة في خطب شركاء التنمية القطرية، أنهم لا يأتون في قائمة القطاعات التي تحظى بالأولوية في الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على ذكر قطاع الهياكل الأساسية، وهذا يقلقنا إلى حد كبير. فأفريقيا تعتبر أن قطاع الهياكل الأساسية يتسم بأولوية عليا، بل وبأعلى أولوية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وإننا نتوقع في المناقشات مع شركائنا، أن نُظهر أن الميدان تعوزه المساواة؛ فإذا لم تقم أفريقيا بسد ثغرة الهياكل الأساسية، لن يكون أمامها أي فرصة. فهي ستظل مهمّشة، وهذا ما ترمي الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا إلى تفاديه.

وفي إطار هذا الكفاح من أجل انبعاث قارتنا، دعا فخامة السيد عبد الله وادي، رئيس جمهورية السنغال، إلى عقد اجتماعات قطاعية إقليمية في داكار البارحة، ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، بغية تحديد مشاريع في مختلف القطاعات التي تحظى بالأولوية في كل منطقة من مناطق أفريقيا - الهياكل الأساسية والبيئة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة والطاقة - قبل النظر فيها في المؤتمر القادم للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا المعني بالتمويل الذي سيعقد في داكار في الفترة من ١٥ إلى ١٧ نيسان/أبريل، وفي مؤتمر قمة مجموعة الثمانية الذي سيعقد في أوتاوا في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ حزيران/يونيه.

إن آفاق السلام والاستقرار والازدهار الاقتصادي يمكن بالفعل أن تتحول إلى وهم دون وجود ديمقراطية أصيلة وسيادة حقيقية للقانون في البلدان الأفريقية. وبسبب هذا القلق، فإن رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الذين اجتمعوا في داكار بتاريخ ٢٠ و ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أثناء الدورة الخامسة والعشرين لمؤتمر القمة قد أكدوا من جديد التزامهم بتشجيع تهيئة بيئة سياسية واجتماعية أكثر هدوءا بالاستناد إلى الديمقراطية والتسامح وقبول الخلافات والتسويات السياسية. كما قرروا النهوض بمفهوم بلدان الحدود بالاستناد إلى مواصلة الحوار على أعلى مستوى وتنفيذ برامج مشتركة

للتنمية الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن إنشاء هياكل أساسية رئيسية بخطة جماعية.

وختاما، أود أن أؤكد من جديد على استعداد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسنغال للتعاون الكامل مع الأمم المتحدة من أجل استئصال شأفة الصراعات وتحقيق الازدهار الاقتصادي لقارتنا وأن أشدد على ذلك.

وإذ أجدد امتناننا العميق لمجلس الأمن على قراره الحكيم والذي يأتي في الوقت المناسب بتخصيص هذه الجلسة لأفريقيا، أود أن أنعش الأمل بأن يضطلع المجتمع الدولي بدور نشيط في الجهود التي يبذلها أبناء وبنات قارتنا من أجل إيجاد أفريقيا المنسجمة مع نفسها والمتحررة من نير الفقر. إن النهضة الأفريقية آتية لا محالة. وهي ممكنة إذا كنا نحن الأفارقة أولا والمجلس إلى جانبنا نعتقد اعتقادا جازما بها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الوزير السنغالي للشؤون الخارجية والاتحاد الأفريقي والسنغاليين في الخارج على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي في قائمتي هو السيد كاتيلي كالومبا، وزير شؤون خارجية زامبيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كالومبا (زامبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم يا سيادة الرئيس على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. واسمحوا لي أيضا أن أشكركم على عقد هذه الجلسة التي تأتي في الوقت المناسب لإتاحة الفرصة لنا للنظر في مسائل الصراع في أفريقيا، ومناقشة أسبابه واقتراح الحلول الممكنة. واسمحوا لي أن أشكر سفير مالي على الطريقة القديرة التي أدار بها مداولات المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. كما أود أن أشكر زملائي الوزراء الذين سافروا من مختلف البلدان لحضور هذه المناقشة الهامة. واسمحوا لي أن أقدر حضور أميننا العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد عماره عيسى.

وأتوجه بالشكر إلى مجلس الأمن على تخصيصه وقتا طويلا لتنظيم هذه الجلسة لمعالجة حالات الصراع في أفريقيا وعلى الجهود التي يبذلها أعضاؤه للتوصل إلى الحلول. ومن الأهمية بمكان أن تقوم كل من الحكومات والهيئات الإقليمية ومنظمة قارتنا، منظمة الوحدة الأفريقية، بإكمال الجهود التي يبذلها الآخرون. وبهذه الطريقة، سيتسم التعاون الوثيق بين مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية بقيمة كبرى فيما نبذله من جهود للتوصل إلى حلول لمشاكلنا المزمنة في أفريقيا. ولقد تعهد الزعماء الأفارقة، في مختلف المنتديات والإعلانات، بالتوصل إلى حلول لهذه المشاكل، ومع ذلك، فإن السلام لا يزال يراوغنا كقارة.وسأعود إلى موضوع القيادة هذا فيما بعد.

لمدة تجاوزت ٤٠ عاما، نكب مختلف أنحاء القارة بنوع أو بآخر من الصراع. وللصراع أسباب عديدة قد تكون داخلية أو خارجية. وبعض هذه الأسباب داخلي وينشأ من عدد لا يعد ولا يحصى من الأسباب، وغالبا ما تغذيه القوى الخارجية. وقد نشأ جميع أصعب الصراعات تقريبا من عملية بناء الدولة. وهي تنشأ من المشاكل الأساسية المتمثلة في بناء هياكل الدولة التي يمكن أن تشكل وسيلة لكفالة الأمن والسيادة والكرامة والعدالة للشعب. وفي معظم الأحوال كانت هذه العملية تؤدي إلى إحداث أو توليد الصراع.

ومن بين هذه المشاكل، الحكم الذي يفتقر إلى الفعالية والذي يترافق مع ضعف المؤسسات، والحيف في توزيع الموارد، والفقر، والأصل العرقي، والنزعة الإقليمية، والصراع على السلطة داخل النخبة وفيما بينها، وسوء أحوال الخدمة في المؤسسات العامة، والفساد، والمحسوبية،

وسوء توزيع الموارد، والتدخل الأجنبي، وعدم الاستقرار نتيجة انتشار ثقافة سياسية شديدة الميوعة.

وقد لاحظ الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، في تقريره الممتاز عن أسباب الصراع في أفريقيا وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها، أن الأسباب متعددة الوجوه وتشمل العوامل التاريخية والداخلية والخارجية. وتعتبر لعنة الاستعمار والاستعمار الجديد والحرب الباردة والعولمة حاليا، من العوامل المقررة في فهم طابع الصراع وأسبابه في أفريقيا. وبعض هذه الأسباب خارجي، ويتراوح بين الإيديولوجيا ومحاولات الحصول على مناطق النفوذ.

وتسفر الصراعات، الداخلية منها والخارجية، عن نفس النتائج. وهي هدامة وتترتب عليها آثار مدمرة على الناس والمواشي والممتلكات والهياكل الأساسية. وتؤدي إلى إثارة الكرب والخوف والعدوان والقلق. وتتسبب في إعاقة الاتصالات وعرقلة حل المشاكل. كما تؤدي إلى تقويض التماسك والوحدة. وتفضي إلى انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتشريد الناس داخليا وهروب اللاجئين عبر الحدود، مما يؤدي إلى تكبد البلدان المضيفة، بما فيها بلدي، نفقات باهظة .

إن طابع الصراعات في أفريقيا وتنوع العناصر النشطة في هذه الصراعات يقتضيان إعادة التفكير بصورة أساسية في الأمن الأفريقي. وتشمل الأدوات والأساليب اللازمة لإدارة الصراعات، تلك التي اقترحها الأمين العام بطرس بطرس غالي في خطة للسلام، وكوفي عنان في تقريره عن أسباب الصراع في أفريقيا وفي تقرير الألفية، ”نحن الشعوب“.

إن منع الصراعات يعد أمرا رئيسيا في تخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة. ولكي تعمل البلدان الأفريقية والمجتمع الدولي بصورة فعالة لتحقيق السلام، فإن عليها أن تعمل معا كشركاء قبل الصراع وأثناءه وبعده. ويقتضي تعزيز بناء السلام ومنع الصراعات وحلها أن تعمل الوكالات المانحة بشكل وثيق مع فروع الحكومات ذات الصلة والعناصر النشطة الأخرى في المجتمع الدولي.

ولكي نحقق حلولا طويلة الأجل، من الضروري أن تكون السياسات واضحة ومتماسكة وشاملة ومنسقة على نحو جيد بغية تحسين فعالية منع نشوب الصراعات وإدارتها. وتتضمن مجالات السياسات ذات الصلة التجارة والتمويل والاستثمار والشؤون الخارجية والدفاع والتعاون في مجال التنمية. وتتطلب دولنا الرفاه الاقتصادي. ومقومات تحقيق الاستقرار الهيكلي هي التنمية الاجتماعية واستدامة البيئة وتجديدها. وفضلا عن ذلك، يجب تعزيز أهداف السلام الاجتماعي واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

والأمن، بما فيه الأمن البشري، أساس جوهري للتنمية المستدامة. وهذا يعني الحماية من الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان، والتهديدات البدنية والعنف والتهديدات والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الشديدة التي تواجهها السيادة الإقليمية. ويعزز الفقر وانعدام الأمن بعضهما البعض على نحو متبادل ومنتظم. وفي هذا الصدد، تتجاوز متطلبات الأمن الشروط التقليدية للدفاع ضد الهجوم العسكري لتشمل رفاه الأشخاص وحمايتهم وحماية ممتلكاتهم.

وتحقيق السلام على نحو ذي معنى يتطلب مشاركة المجتمع الدولي. ويتوقف بناء السلام على الثقة والتعاون والشراكة القوية. ومشاركة المانحين في العملية أمر بالغ الأهمية، ونرفض الانطباع بأن المانحين قد أصابهم الإجهاد. وحل الصراعات يتماشى والمساعدة الإنسانية، كما يتطلب

التعاون من أجل تحقيق التنمية تشاطر الأهداف والنهج المشتركة إزاء عمليات التخطيط وآليات التنسيق.

ولا خيار أمام الدول الأفريقية سوى أن تتعاون مع المجتمع الدولي من أجل الوصول إلى حلول عملية. وفي العالم الذي يتسم بالعولمة، ينبغي للجميع أن يكونوا جزءا من الحل. ونرجو أنه بفضل قيادة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، ستستمر الجهود الرامية إلى حل هذه المشاكل.

وإذ أختتم كلامي عن قضية الصراعات في أفريقيا، أود أن أتناول ظاهرة يبدو أنها أساس استمرار الصراعات، وهي أزمة السياسات والقيادة في أفريقيا، وقد أشرت إليها آنفا. من الواضح أن الأحداث السياسية والاجتماعية في أفريقيا، مثلها مثل المناطق الأخرى، تعمل على زيادة الوعي المتنامي بالبيئة المضطربة التي يتحتم على الحياة العامة أن تزدهر أو أن تتعثر فيها والتي يتحتم على نظم الحكم أن تتطور وتنفذ فيها. وسواء سمينا هذا الاضطراب الواضح عولمة أو استعمارا جديدا أو أي شيء آخر، فإنه يجبر معظم الحكومات على الاستجابة على نحو سياسي تكنوقراطي وتكون ذات طابع جزئي ومشوش ومؤقت. وبالتالي، تتقوض الثقة العامة بالسياسات والسياسيين، ربما في أفريقيا أكثر منه في قارات أخرى. والحلول السياسية تصبح غير صالحة في مواجهة المشاكل المتعاظمة بشأن البطالة ووباء الإيدز وأطفال الشوارع ومعايير الإسكان في الحضر والتوتر العرقي وتدهور البيئة.

وهياكل القوى السياسية والهياكل التقليدية للتمثيل، التي عملت على نحو جيد في الغرب تتعرض دائما للشكوك. وهيئة الناخبين في أفضل أحوالها لا تهتم وفي أسوأ حال تكون معادية لمن هم في السلطة. ويمكننا أن نسمي ذلك معاداة للسياسات. وهذا يحدث في وقت يزداد التنوع في وسائط الإعلام، بما في ذلك الوصول على نحو أكبر إلى وسائط الإعلام هذه، حيث يمكننا أن نشاهد الحروب وقت نشوبها والآلام الخاصة للشخصيات العامة وقت حدوثها، والاخفاق التام للانتخابات في بلدان مختلفة، سواء كانت فقيرة أو ثرية، وقت حدوثها. وبطبيعة الحال، تربطنا جميعا شبكة الانترنت في قرية عالمية.

والسؤال إذن هو لماذا يمر حكم البلدان الأفريقية بهذه الأزمة اليوم في حين أنه من المفروض أن تكون شعوبنا مطلعة على المعلومات على نحو أفضل؟ أرى أنه، بغض النظر عن الأسباب الأخرى الكثيرة، فإن الشعوب في أفريقيا، ربما مثل الشعوب في كل مكان آخر، تفقد ثقتها بالزعماء السياسيين، ليس بسبب عدم كفاءة الزعماء وفشلهم في أداء أعمالهم كما وعدوا فحسب، بل لسبب آخر أكبر من ذلك. فهناك إدراك متزايد بأن هناك شيئا تفتقده الحياة السياسية، هو المبادئ الأخلاقية.

والتعريف القديم للسياسة بأنها فن الكذب أضحى مناقضا للبحث عن دور أخلاقي للقيادة السياسية. ويقال في السياسة أن هذا الدور لا تطالب به أغلبية الشعب إلا من رجال ونساء الكنيسة. وفي أفريقيا، وربما في كل مكان آخر، هناك مطالبة شعبية متنامية بأن يكون زعماؤنا مديرين جيدين وواعظين جيدين، يتصفون بعدم الأنانية وبالبعد عن النفاق وبالأمانة والصدق. فالقضية، إذن ليست أن الشعب يختار التخلي عن السياسة، بل إنه يريد المزيد من وراء السياسة: ليس مجرد حكومة فعالة بل حكومة جيدة. و "الفعالية" مفهوم إداري، أما "الجودة" فهي حكم يعتمد على التقييم والمؤشرات الأساسية لنجاحه أوسع نطاقا وأقل تحديدا وتتغير بسرعة. وهنا تكمن، لا أزمة أفريقيا السياسية فحسب، بل بذور الاضطراب السياسي والأدبي: وهي دينامية تقود البلدان إلى الحروب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر وزير الشؤون الخارجية في زامبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

المتكلم التالي معالي السيدة فرانسس فلهو رودريغز، نائبة وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء بيانها.

السيدة رودريغز (موزامبيق) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي السرور والشرف العظيمين لي ولوفد بلادي أن أهنئكم، سيدي، وأهنئ بلدكم، موريشيوس، الدولة العضو في منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن في شهر كانون الثاني/يناير وبالنيابة عن حكومة موزامبيق، أرحب ترحيبا حارا بمبادرتكم بعقد هذه المناقشة العلنية حول الحالة في أفريقيا، وأحيي الأسلوب الممتاز الذي تديرون به أعمال المجلس.

إن الحالة في أفريقيا تطالعنا بصورة مختلطة. فبينما لا يزال الصراع وعدم الاستقرار سائدين في بعض البلدان، تجرى في بلدان أخرى إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية تهدف إلى تعزيز وتدعيم السلام والديمقراطية والرخاء.

ومن ناحية المبدأ، نعتقد أن أفضل نهج لعلاج الصراعات يتأتى من خلال منعها. وفي هذا السياق، نرى أن الحكم السليم والديمقراطية أمران جوهريان من أجل منع الصراعات. ومع ذلك، فهما يتطلبان موارد كافية ومستوى معقولا من التنمية البشرية، وهما شرطان لا يتوفران في أغلبية البلدان الأفريقية.

ومنع الصراعات يعني معالجة الأسباب الأساسية لنشوب الصراعات، التي تتماشى في أفريقيا مع الاحتياجات والشواغل الملحة للأفراد. ونشير إلى الحكم السيء والفقر والأمراض الوبائية والاستبعاد ومسائل شرعية الدولة والانقسامات العرقية وانتشار الأسلحة. ويجب ألا تعالج هذه الأسباب أو الأسباب الأساسية الأخرى كل على حدة. فيجب السعي لإرساء السلام والديمقراطية وتحقيق التنمية بأسلوب متكامل يعزز بعضه البعض الآخر. ولن يسفر التركيز على مجال واحد من هذه المجالات المتساوية الأهمية إلا عن اختلالات يمكن في نهاية المطاف أن تكون مصدرا محتملا للصراعات.

وندرك أن الحكم السليم والديمقراطية في أفريقيا يواجهان تحديات هائلة. ومن بين هذه التحديات استخدام القبلية والإقليمية والعنصرية والجهل والفقر لأغراض سياسية. ويتفاقم هذا بفعل تدني مستوى التنمية البشرية.

ومن ناحية أخرى، تستمر في قارتنا صراعات تتعلق بممارسة الديمقراطية، إذ كثيرا ما يشكل المرشحون ومن يؤيدونهم في نتائج الانتخابات التي تعتبر غير عادلة وغير نزيهة. وتبرهن هذه الحالة بوضوح على الحاجة إلى دعم الحكم والمؤسسات الديمقراطية في البلدان الأفريقية.

وفشل تدابير منع الصراعات يؤدي بنا إلى حل الصراعات وإدارتها. ولا بد لنجاح حل الصراعات وإدارتها من استعراض ولايات حفظ السلام والنهج التقليدي لعمليات حفظ السلام. ويرجع ذلك إلى أن طبيعة الصراعات الحالية تختلف اختلافا كبيرا عن طبيعة الصراعات التي تم تصورها عام ١٩٤٥، عند إنشاء الأمم المتحدة. ونظرا للطبيعة المتعددة الأبعاد للصراعات الحالية، فإنها تتطلب اتخاذ نهج شامل ومشاركة جميع أصحاب المصالح على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

كما نرى أن النجاح في تسوية الصراعات يرتبط ارتباطا وثيقا بمستوى فهم الصراع نفسه. وينبغي أن يتوفر للمشاركين في الوساطة لتسوية الصراعات معرفة عميقة بطبيعة ودينامية الصراع قيد البحث – معرفة تتيح لهم إبداء

الرأي السديد، واتخاذ إجراء فعال وتوفير الطمأنينة للأطراف في الصراع بأنهم أيضا أطراف في التسوية.

ونرحب بتقرير الإبراهيمي، فهو مخطط يوفر أساسا ممتازا لوضع استراتيجية مشتركة لتحسين فعالية عمليات حفظ السلام. وتوفر التوصيات التي يتضمنها التقرير إطار عمل جيدا تعالج فيه الجوانب الاستراتيجية والتنفيذية لحفظ السلام وبناء السلام. وإننا إذ نشجع على تنفيذ هذه التوصيات في وقت مبكر، نبرز التوكيد القوي في التقرير على التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وتعلق القارة الأفريقية أهمية كبيرة على منع الصراعات وتسويتها وإدارتها. ونحن نلتزم التزاما قويا بحل المشاكل التي تؤثر على قارتنا وعكس اتجاه الحالة المثيرة للفزع التي يتسم بها الصراع في أفريقيا. وفي هذا الإطار أضحت فرادى البلدان والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، قوى فاعلة نشطة وهامة في هذه المساعي. وإن إنشاء آلية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها لهو دليل على تصميم القارة على تسوية الصراعات في أفريقيا.

وعلى المستوى دون الإقليمي، وقّع رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في مؤتمر قمتهم العادي المعقود في لانتاير في آب/أغسطس ٢٠٠١ على بروتوكول لتشغيل جهاز للتعاون السياسي والدفاعي والأمني تابع للجماعة. ويعمل هذا الجهاز على مستوى القمة والمستوى الوزاري ومستوى كبار الموظفين. وتتمثل مسؤوليته الأساسية في النهوض بالسلم والأمن في المنطقة.

وفي مؤتمر القمة الاستثنائي الذي عقد مؤخرا في بلانتاير في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، كرر الرئيس حواكيم شيسانو، بصفته رئيسا لجهاز الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، تصميمه على ألا يدخر جهدا للعمل مع زملائه من أجل تحقيق السلم والأمن في الجنوب الأفريقي. ويتماشى هذا التصميم مع الولاية المخولة له من رؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي للعمل بلا كلل للتوصل إلى حل سلمي للصراعات الدائرة في منطقتنا دون الإقليمية. وقد كلف مؤتمر القمة الجهاز بصياغة استراتيجية للتعجيل بتنفيذ اتفاق لوساكا المتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتعاون الوثيق مع لجنة الرصد المشتركة. وعلاوة على ذلك، اتفق مؤتمر القمة على ضرورة العمل على إعداد خطة استراتيجية إرشادية للجهاز لتمكينه من التصدي بفعالية أكثر لمسائل السياسة والدفاع والأمن في المنطقة.

ونرى أن جهاز الجماعة الإنمائية يمكن أن يقوم بدور جوهري في تشجيع السلم والأمن الإقليميين. وندعو الأمم المتحدة إلى توفير الدعم لتلك المؤسسة والعمل معها عن كثب لتسوية الصراع في الجنوب الأفريقي.

وتحليلنا للصراعات الدائرة في أفريقيا يجب أن يكون تحليلا شاملا وواقعيا وعمليا ويتجه نحو تحقيق النتائج. ويجب أن يتضمن فهما واضحا لأسبابها الجذرية والأطراف الفاعلة المشتركة فيها والقضايا المعرضة للخطر. إلا أننا بحاجة لأن نعالج، إلى جانب ديناميات الصراعات الجارية في أفريقيا، قضايا لها نفس القدر من الأهمية مثل الفقر، والتخلف، والأمراض المتوطنة، مثل فيروس نقص المناعة البشري/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا، والدرن، والكوليرا التي تودي بأرواح الملايين من الناس، بل أنها تودي بأرواح تفوق في أعدادها ما تودي بها الصراعات السائدة.

ويقتضي تعقد هذه المشاكل اتباع نهج إبداعية من أجل تحسين حياة الناس في أفريقيا. ويعد إنشاء الاتحاد الأفريقي دليلا واضحا على أننا لن نستطيع التوصل إلى حلول ناجعة للمشاكل التي تؤثر على القارة إلا عن طريق توحيد جهودنا. وتشكل الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا مبادرة تستهدف وضع جدول أعمال لتجديد القارة، على أساس الأولويات الوطنية والإقليمية وخطط للتنمية، من خلال عملية تشاركية وإطار عمل جديد للتفاعل مع بقية العالم.

وهذه الجهود جديرة بدعم المجتمع الدولي حتى يصبح الاتحاد الراسخ والتكامل القوي حقيقة واقعة في أفريقيا. وفي هذا السياق، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم والمساعدة اللازمين لمبادرة الشراكة الجديدة للتنمية من أجل أفريقيا.

ولذلك نود أن نعترف بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها مجموعة الثمانية باعتماد خطة عمل أفريقية دعما للمبادرة. ولدينا آمال كبار في أن تترجم هذه المبادرة إلى نتائج ملموسة في مؤتمر قمة الثمانية الذي سيعقد في كندا. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بالإعلان الذي صدر صباح اليوم عن سعادة البارونة آموس والذي يفيد بأن المملكة المتحدة ستستخدم رئاستها للمجلس في تموز/يوليه للتركيز على المسائل الأفريقية. ونحن نشجع ونشيد بهذا الاستعداد للمشاركة في إيجاد حلول للمشاكل الأفريقية.

ويقع على عاتق الأمم المتحدة، ومجلس الأمن خاصة، القيام بدور حيوي في إطار الجهود الرامية إلى منع الصراعات في أفريقيا وإدارتها وحلها. إلا أن الاجراءات التي تقوم بها الأمم المتحدة في حالات الصراع بحاجة إلى أن تستعرض كما يجب أن تشمل السمات التالية.

أولا، لا بد أن يكون لدى الأمم المتحدة خطة عمل عالمية استراتيجية وبرنامج مفصل للتصدي للصراعات في أفريقيا. وثانيا، ينبغي للأمم المتحدة أن تمتلك المقدرة اللازمة لكي تولد فيما بين الدول الأعضاء موارد كافية لبعثات السلام. وثالثا، يجب على المنظمة أن تتفاوض على نظم سياسية دائمة وتنفذها. ورابعا، يجب أن تشرك نفسها في عمليات السلام من منظور طويل الأجل. وخامسا، يتعين على مجلس الأمن القيام بدور استباقي في تسوية الصراعات وعليه أن ينفذ تنفيذا كاملا كل قرار يتخذه بشأن عمليات السلام. وسادسا، ينبغي لمجلس الأمن والأمين العام أن يواصلا القيام بزيارات لمناطق الصراع على أساس منتظم، وإقامة حوار مع الأطراف والجهات الفاعلة الأخرى المشاركة في الصراع وممارسة ضغط مستمر من أجل تسوية الصراعات.

وإننا ندرك تماما الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام للنهوض بالسلم والأمن والتنمية في قارتنا. ونحن نثني على هذه الجهود. ونود أن نعرب عن امتناننا، ونؤكد مرة أخرى على تصميمنا القوي على العمل معا في سبيل القضية النبيلة المتمثلة في تحقيق السلم والتنمية في أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائبة وزير الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق على العبارات الطيبة التي وجهتها إليَّ وإلى بلدي.

المتكلم التالي هو نائب الوزير للعلاقات الخارجية في أنغولا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد تشيكوتي (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): مما يشرف أنغولا ويسرها إلى حد كبير أن تشارك في هذه الجلسة الخاصة لمجلس الأمن المكرس للحالة في أفريقيا. وأود

أن أشكر المجلس على اقتطاعه الوقت من برنامجه الزمني الحافل لإجراء هذا الحوار الهام.

واسمحوا لي أن أعرب عن ترحيبي هنا بحضور نائبة الأمين العام للأمم المتحدة، ورئيس الاتحاد الأفريقي وأن أعرب لهما عن أصدق آيات التقدير. كما أن وجود الأمين العام للاتحاد الأفريقي في هذه القاعة هو في حد ذاته دليل قوي على أهمية هذه المناقشة، ومما يشرفنا كثيرا أن يكون الأمين العام عمارة عيسى بيننا هنا اليوم.

واسمحوا لي بأن أهنئ موريشيوس على ترؤسها هذه الجلسة وعلى قيامها بهذه المبادرة. كما نزجي تهانئنا لمالي وغينيا وللأعضاء الآخرين الذين انضموا إلى عضوية المجلس في مطلع هذا العام. وأخيرا، نهنئ الأعضاء السابقين الذين انتهت ولايتهم لتوها ونوجه الشكر للجميع على ما يقدمونه من دعم مستمر.

لقد دخلت معظم البلدان الأفريقية بانتهاء الحرب الباردة في أوائل التسعينات حقبة جديدة من الديمقراطية المتعددة الأحزاب، مما أتاح للمجتمع المدني قدرا كبيرا من المشاركة على الساحة السياسية الأفريقية، وأعطى بذلك أملا جديدا في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية بوجه عام. بيد أن هذا الأمل تبدد في كثير من الحالات من جراء انبعاث صراعات جديدة، تراوحت ما بين صراعات داخل الدول وفيما بينها وعبر الحدود، وبين صراعات عرقية ودينية وانتخابية أو صراعات بعد الانتخابات، مما تمخض عن مزيد من عدم الاستقرار وارتفاع بالتالي في أعداد اللاجئين والمشردين داخليا. وكانت هذه سمة الحال في قارتنا خلال فترة التسعينات.

وبلدي أنغولا من البلدان التي تعاني من آثار صراع طويل الأمد. وقد بدأ الصراع في أنغولا أول الأمر على هيئة مقاومة للحكم الاستعماري. ثم أصبح امتدادا للحرب الباردة. وأصبح فيما بعد صراعا من صراعات ما بعد الانتخابات. واليوم أصبح الصراع في أنغولا متمثلا في أعمال إرهابية يرتكبها من هم على شاكلة السيد سافيمبي لا يريدون التقيد بالمبادئ الديمقراطية في مجتمع متسم بالتعددية. وأدت أعمال الإرهاب المذكورة إلى تدهور هياكل الحكومة وإلى معاناة بشرية مضنية.

ونرحب في هذا السياق بجميع المبادرات التي اتخذتها الأمم المتحدة، والتي تعاونا معها عن كثب، وبالمبادرات التي اتخذها الاتحاد الأفريقي والمجتمع الدولي بصفة عامة، لا على سبيل الاستجابة من أجل حل الصراع في حد ذاته فحسب وإنما أيضا استجابة للحالة الإنسانية، ولأجل بناء السلام الذي نحن عاكفون عليه اليوم، والمصالحة الوطنية.

ويثير سياق الصراع هذا مشكلة كبرى في أفريقيا. إذ تتمثل التحديات التي تواجه الحكومات الأفريقية اليوم في كيفية الحد من إمكانية نشوب الصراع والحيلولة دون نشوبه، وذلك من خلال اتخاذ تدابير سياسية مستدامة مع القيام في الوقت ذاته بتنفيذ سياسات عامة من شأنها النهوض بالتنمية الاقتصادية والتخفيف من وطأة الفقر.

وعلى هذا النحو كانت استجابة حكومتي، وبلدي، لهذه الحالة المتأزمة في بيئة تواجه تحديا بالغا متمثلا في الفقر واحتمال نشوء الصراع. ولكن جهودنا الخاصة كحكومة لا تكفي، والفرصة ضئيلة جدا في نجاحنا ما لم توجد استراتيجية جماعية وشاملة تركز على استئصال الفقر وإحلال الاستقرار وبناء السلام في منطقتنا دون الإقليمية.

ولهذا السبب فإننا فيما يتعلق بهذه النقطة على وجه التحديد نرحب في هذا الصدد بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تمثل في رأينا أملا جديدا والتي نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لها. ونهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم هذه المبادرة.

واسمحوا لي أن أشير أيضا إلى أن مؤتمر قمة الألفية اعتمد توصيات محددة للقارة الأفريقية لم يجر استعراضها بسبب حوادث ١١ أيلول/سبتمبر الحزينة. وأتوقع أن تستعرض الجمعية العامة هذا العام بعضا من هذه التوصيات.

وتصدي المجتمع الدولي بقيادة الأمم المتحدة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر برهان ساطع على قدرة العالم على الصمود في مواجهة بلاء الإرهاب وغيره من الصراعات التي نكبت بها المعمورة، ولا سيما القارة الأفريقية.

وأود أن أشير إلى كيفية التحول السياسي في منطقتنا دون الإقليمية. لقد جلب التحول السياسي في جنوب ووسط أفريقيا على مدى السنوات الـ ١٢ الماضية تغييرات هامة. فرأينا نهاية التمييز العنصري وظهور حكومات منتخبة ديمقراطيا في كل من ناميبيا وجنوب أفريقيا. ومع أن التحول السياسي جلب في أذياله أيضا صراعا جديدا في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعين علينا أن نسلم بأهمية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، والتي أدت الآن إلى إبرام اتفاق لوقف إطلاق النار، وإنشاء قوة لحفظ السلام، وبداية للحوار فيما بين الأطراف الكونغولية. ويحدونا الأمل فيما يتعلق بهذه النقطة في أن تستمر هذه الجهود وهذا الحوار المقرر إجراؤه في جنوب أفريقيا خلال الأسابيع القليلة القادمة في جلب السلام إلى ربوع جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونرجو أن يتوصل الحوار إلى نتائج إيجابية يترتب عليها إحلال السلام في ذلك البلد الشقيق، لأنه ما لم نحقق السلام على الصعيد العالمي وفي منطقتنا، فمن الصعب للغاية أن نبني التنمية المستدامة.

وفي منطقتنا، فيما يتعلق بالصراعات، أعلن رؤساء دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي عن قلقهم إزاء الحالة في زمبابوي. وعلى سبيل متابعة مؤتمر القمة المعقود في بلانتاير، أعتقد أنه من المهم للمجتمع الدولي أن يدرك أهمية البلاغ الذي صدر هناك عن رؤساء دول الجماعة الإنمائية، والذي يناشد المجتمع الدولي أن يدعم جهود حكومة زمبابوي الرامية إلى تعزيز الديمقراطية، بغية ضمان إدارة الانتخابات بكفاءة وفعالية. وإضافة إلى ذلك، طالبت بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بوقف أي تدخل أجنبي من جانب البلدان الغربية، يكون من شأنه تقويض سيادة ذلك البلد الشقيق، ويزيد من تفاقم الحالة الصعبة التي يواجهها.

وفيما يتعلق بأنغولا، نرحب بجهود الأمين العام للإبقاء على ذلك البلد في مركز اهتمامات الأمم المتحدة، وفي جدول أعمال مجلس الأمن.

إن الزيارات الأخيرة التي قام بها إلى أنغولا السيد غمباري وكيل الأمين العام ومستشاره الخاص لأفريقيا، وفريق آلية الرصد، عززت من جديد أهمية الجزاءات المفروضة على الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) وجوناس سافيمبي، باعتبارهما وسيلة لحملهما على وقف الحرب والامتثال لأحكام بروتوكول لوساكا.

وفي هذا الصدد، نكرر الإعراب عن رجائنا الصادق الموجه إلى الأمين العام بأن يواصل الانخراط في جميع المبادرات التي تستهدف بلوغ هذه الأهداف، وإحلال سلام دائم في منطقتنا دون الإقليمية، وبالذات في أنغولا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب وزير العلاقات الخارجية في أنغولا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

المتكلم التالي هو السيد طيب الفاسي فهري، نائب وزير الشؤون الخارجية في المغرب. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد الفاسي فهري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أعرب، باسم وفد المملكة المغربية، عن امتناني العميق لوفد جمهورية موريشيوس، ولكم سيدي الرئيس، لإقدامكما على المبادرة التي نقدرها عالي التقدير، بعقد جلسة علنية لمجلس الأمن على المستوى الوزاري لدراسة الحالة في أفريقيا.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالسيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمتنا، على جهوده الدؤوبة لكفالة أن تتلقى أفريقيا ما تستحقه من معاملة ذات أولوية عاجلة.

والمملكة المغربية، بصفتها عضوا في الأسرة الأفريقية، والتي تتشاطر بالكامل جميع شواغل أفريقيا وتطلعاتها، تشعر بالارتياح لمشاركتها في هذه المناقشة. وبسبب تاريخنا الطويل الذي يتغذى على التأثيرات المتبادلة بيننا وبين جميع أشقائنا الأفارقة، وعزمنا على أن نبني معهم مستقبلا أفضل، أردنا أن نضطلع بدور نشط في هذا النقاش رفيع المستوى.

أود بادئ ذي بدء أن أذكّر بالالتزامات التي قطعها المغرب بداية عهده، والتي ما زال أمينا عليها. فعلى الصعيد المتعدد الأطراف، أسهم المغرب في تصور مُثل الوحدة الأفريقية وإطلاقها وتطبيقها. ومنذ ذلك الحين لم يتوان عن الالتزام بمناصرة وحماية مصالح أفريقيا بأسرها. وعلى نحو أكثر تحديدا، لم يتردد المغرب لحظة في المشاركة في عمليات حفظ السلام وصنع السلام، سواء كان ذلك في الكونغو أو الصومال أو أنغولا، متى طُلب منه ذلك في المحافل الدولية.

وعلى الصعيد الثنائي، دأب المغرب، في إطار علاقاته العريقة الممتدة عبر القرون، وكلما احتاج الأمر، على القيام بدوره في المصالحة والوساطة، كما عمل على إنشاء وتنفيذ شراكات مع أشقائه الأفارقة في المجالات الرئيسية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي، والثقافة، والتعليم، والتنمية الاجتماعية.

واسمحوا لي في هذه المناقشة أن أركز على ثلاث نقاط أساسية يبدو لي أنها حاسمة بالنسبة لمستقبل قارتنا. إن إصرار أفريقيا على وضع مشاكلها بصورة أكثر تواترا على جدول أعمال المجلس يمكن تفسيره باستمرار، بل وحتى تدهور، الأوضاع في قارتنا التي تعاني من التهميش، وبرغبة أفريقيا في أن يشارك المجتمع الدولي بدور أكبر في مساعدة البلدان الأفريقية في جهودها لضمان أمنها وكفالة التقدم والتنمية لشعوبها.

إن تحليل الحالة في أفريقيا اكتمل وتأكد. والمشاكل تم تحديدها، واقتُرحت الحلول، وهو ما انعكس بوضوح في مختلف توصيات الأمين العام بشأن هذه المسألة. ولا يبقى سوى وضع هذه التوصيات موضع الممارسة العملية، وإنشاء الهياكل والآليات الكفيلة بتنفيذها، وتعبئة الموارد اللازمة لضمان نجاحها.

وأفريقيا، فيما يعنيها، بذلت جهودها الخاصة و لم تفشل فيها. وبفضل المبادرات الإقليمية ودون الإقليمية أمكن تهدئة بعض الصراعات، وأصبحت صراعات أخرى في سبيلها إلى التسوية. وتم أيضا إحراز تقدم لا يمكن إنكاره في عدة مناطق في أفريقيا، فيما يتعلق بالتحول الديمقراطي والحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان والإصلاح الاقتصادي.

ومع ذلك، يظل هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتثبيت الاستقرار في القارة وتمكينها من أداء دورها المشروع في عملية العولمة الجارية حاليا. وبصفة خاصة تقوم الحاجة إلى الاستجابة على نحو محدد وملائم لطبيعة وتعقد الصراعات الأفريقية التي تتسم بتدخل شبكات عبر وطنية ليست من الدول تعمل لخدمة مصالح خاصة، وبتفاقم

التناحرات العرقية - وهي النتيجة المباشرة للحدود التعسفية المصطنعة.

وقد أصبح هذا الوضع أكثر خطورة مما كان عليه من قبل، بسبب عمليات النقل غير القانونية للأسلحة التقليدية والأسلحة الخفيفة التي تمارس على نطاق شديد الخطورة، التي تذكي لهيبه - وأنا أعرف، سيدي الرئيس، أنكم تولون اهتماما شديدا لهذه المسألة - وبسبب استخدام المرتزقة والأطفال في الصراعات، وبسبب استغلال المواد الخام بغرض شن الحروب.

وفي الوقت نفسه، ما فتئت الظروف المعيشية للسكان الأفارقة، وبخاصة في المناطق المتأثرة بهذه الصراعات، تسير من سيئ إلى أسوأ العام بعد العام، مما يجبر مئات ألوف الأفراد على العيش في حالة من الاغتراب الدائم، معرضين للحرب والمجاعة والأوبئة وكل أنواع الأخطار. وهذه الهجرة الجماعية القسرية تعرض للخطر الدول المجاورة التي تستضيف هؤلاء اللاجئين والمشردين، وتفرض عليها عبئا ثقيلا يستنزف مواردها المحدودة التي تحتاجها لتلبية الاحتياجات الأساسية لشعوبها.

وقد بات من الواضح الآن أن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يكتفي بالفصل بين المتحاربين وضمان وقف إطلاق النار. وتوجد الآن ضرورة حتمية لوضع خطط متكاملة تأخذ في الحسبان على النحو الواجب جميع جوانب أي صراع، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو إنسانية. لذا، تستدعي الحاجة تعزيز مؤسسات الدولة، وتطوير مجموعة من المشاريع الصغيرة التي تستهدف تحسين الحياة اليومية للشعب المعني.

وإضافة إلى الجهود التي يضطلع بها المجتمع الدولي لضمان الأمن في القارة الأفريقية، تقتضي الضرورة النهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في تلك القارة.

وأفريقيا، بدورها، اتخذت المبادرة المتمثلة في وضع الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وهي برنامج عمل اقتصادي يتمثل هدفه في وضع أفريقيا على طريق النمو والتنمية المستدامة من خلال شراكة متجددة مع المجتمع الدولي، ويقتضي السعي إلى تحقيق ذلك الهدف أن تبذل أفريقيا جهدا منظما، وأن يبدي المجتمع الدولي اهتماما مستمرا. ويتمثل جهد أفريقيا المنظم في توفير رؤية واضحة لشركاء أفريقيا، والمؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية، والأطراف الفاعلة الاقتصادية، سواء كانت أفريقية أو أجنبية، أو كانت قطاعا عاما أو قطاعا خاصا. واهتمام المجتمع الدولي المستمر بالإجراءات التي تتخذها أفريقيا لا يمكن أن ينجح إلا بالحصول على دعم كبير ومستمر من المؤسسات الدولية المتخصصة. ومن الواضح، أن مسؤولية كل دولة أفريقية تظل تتمثل في تعبئة طاقتها الوطنية الكاملة في هذا الإطار.

لقد اكتسبت المملكة المغربية خبرة طويلة في هذا الصدد، وهي طرف نشيط في هذه العملية، التي ما فتئت تدعمها منذ اللحظة الأولى لبدء مشروع أوميغا. والمغرب على استعداد للإسهام بخبرته في تنفيذ خطة للعمل بالتشاور مع الوكالات المتخصصة من أجل تنفيذ الأهداف التي حددتها أفريقيا لتخرج نفسها من حالة عدم الاستقرار ولتكفل تنميتها. ولا يزال المغرب على اقتناع بأن العمل الذي تقوم به الدول على الصعيدين دون الإقليمي والثنائي ضروري من أجل النهوض بالاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية للقارة الأفريقية.

لقد ذكر الأمين العام للأمم المتحدة وبحق في تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ أن هذا العنصر ينبغي أن يحظى بأولوية عالية في أي استراتيجية من أجل أفريقيا. فدعا ''البلدان الأفريقية إلى أن تولي أولوية لوضع معايير موحدة للمعدات والمرافق المتصلة بعمليات التفاعل دون الإقليمي''

(S/1998/318، الفقرة ١٠٢)، وناشد المانحين والشركاء التجاريين أن يدعموا ''وضع معايير موحدة وتطوير معدات موحدة فيما بين البلدان المتجاورة'' (المرجع نفسه).

إن المملكة المغربية، التي تقع من الناحية التاريخية على مفترق الطرق بين شتى الثقافات والحضارات، تعمل الآن على تعميق العلاقات بين الجزء الشمالي والجزء الواقع جنوب الصحراء الكبرى من القارة من خلال تنمية الهياكل الأساسية اللازمة لتعزيز وتنمية المبادلات من كل الأنواع. كما أننا نعمل من أجل النهوض بشراكة طموحة في إطار المسؤولية المشتركة بين شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه، بل وبين أوروبا وأفريقيا.

في الختام، أود أن أعرب عن تأييد المغرب الكامل للمقترح المقدم من وزير الشؤون الخارجية لجمهورية غينيا والداعي إلى إنشاء آلية للمتابعة في إطار مجلس الأمن لتنفيذ الاستراتيجية العالمية المتكاملة للمجتمع الدولي من أجل قارتنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر نائب وزير الشؤون الخارجية للمغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ وإلى بلادي.

المتكلم التالي على قائمتي السيدة ر. ت. مابودا فهاسي، نائبة وزير شؤون البيئة والسياحة بجنوب أفريقيا. أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها.

السيدة مابودا فهاسي (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالانكليزية): يسر وفد بلادي غاية السرور إذ يراكم، سيدي، تترأسون هذا الاجتماع الهام اليوم. ومن المناسب حقا أن ننظر تحت رئاستكم في الحالة في أفريقيا.

يقرر ميثاق الأمم المتحدة أننا يجب أن نعمل بصورة جماعية على أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وأن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره، وأن ندفع بالرقي الاجتماعي قدما. وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح. وتنيط المادة ٢٤ بمجلس الأمن على وجه التحديد المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وتشكل الحاجة الملحة إلى استتباب السلام والأمن في أفريقيا تحديا خاصا بالنسبة لمجلس الأمن ولا يمكن أن يكون هناك أي شك في أن الأسباب الجذرية للصراع في أفريقيا تشمل الفقر ونقص النمو، وهما قضيتان تندرجان خارج نطاق ولاية مجلس الأمن. وفي ضوء هذه الحقيقة، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يمكن لمجلس الأمن أن يحافظ على أهميته بالنسبة للبحث عن سبيل لتحقيق سلام شامل في أفريقيا، وأن يظل في نفس الوقت أمينا على الوفاء بولايته؟ نحن نرى أن ولاية مجلس الأمن إنما تنطلق من إطار عمل أوسع للأمم المتحدة، وليس بمعزل عنها، وتشمل هذه الولاية صون السلم والأمن من خلال ترتيبات تتم مع المناطق الإقليمية ودون الإقليمية على النحو المحدد في الفصل الثامن من الميثاق.

إن المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، عليه أن يقدم إسهاما لتحقيق الاحتياجات المقبولة عالميا الآن من أجل نهضة أفريقيا. لذلك فإننا نود أن نركز الاهتمام على الكيفية التي يمكن بها لمجلس الأمن أن يوسع مشاركته في أفريقيا.

إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن من الضروري لتحقيق هذا الهدف أن نحدد السياق الخاص لهذه المشاركة. وفي حدث تاريخي حدد قادة أفريقيا إطار العمل هذا في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. والهدف من هذه الشراكة هو معالجة قضايا السلام والأمن في الوقت الذي تجري فيه معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

وتتمثل الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في مبادرة شاملة ومتكاملة للتنمية المستدامة من أجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا، وتشمل شراكة بناءة بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو. وهي تتمثل أيضا في تعهد من جانب قادة أفريقيا يقوم على أساس رؤية مشتركة واقتناع راسخ ومشترك بأن عليهم واجبا ملحا للقضاء على الفقر، ووضع بلداهم، فرديا وجماعيا، على الطريق المؤدي إلى النمو والتنمية المستدامين، والمشاركة بنشاط في نفس الوقت في الاقتصاد العالمي والحياة السياسية. وتتيح الشراكة الجديدة المشار إليها فرصة تاريخية للبلدان المتقدمة النمو في العالم للدخول في علاقة شراكة حقيقية مع أفريقيا على أساس المصالح والفوائد المتبادلة، والالتزامات المشتركة والاتفاقات الملزمة تحت القيادة الأفريقية. وإن أفريقيا، عندما اقترحت هذه الشراكة، إنما اعترفت بأنها تمسك بمفتاح تنميتها. ويشكل اعتماد استراتيجية للتنمية، إلى جانب وضع برنامج عمل مفصل بداية مرحلة جديدة للشراكة والتعاون بين أفريقيا والعالم المتقدم النمو، بما في ذلك المنظمات المتعددة الأطراف.

وتحقيقا لهذه الغاية، نلتمس شراكة المجلس من أجل تنفيذ عناصر السلام والأمن الثلاثة التالية المحددة في الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: تهيئة ظروف مؤاتية طويلة الأجل لتحقيق التنمية والأمن؛ بناء قدرات المؤسسات الأفريقية على الإنذار المبكر؛ وتعزيز القدرات المؤسسية الأفريقية لمنع اندلاع الصراعات واحتوائها وحسمها. والواقع أن إضفاء الطابع المؤسسي على الالتزام بالقيم الأساسية للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ينطلق من النهوض بالسلام والأمن والديمقراطية وحقوق الإنسان والإدارة الاقتصادية السليمة.

من الواضح أنه إذا أريد لمجلس الأمن أن يعالج معالجة شاملة المشاكل التي نواجهها في القارة الأفريقية، فإنه لا يمكنه أن يعول فقط على الأدوات المتوفرة في الفصلين السادس والسابع من ميثاق الأمم المتحدة. وسيظل مجلس الأمن يواجه إلى الأبد بقضايا تتجاوز ولايته. ويحث وفدي على أن يجري مجلس الأمن استعراضا لعلاقته مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. والكيفية التي يعمل بها معا هذان المجلسان الأساسيان للأمم المتحدة ستقطع شوطا طويلا في سبيل معالجة بعض هذه التحديات التي نواجهها في أفريقيا. والواقع أن الزعماء الأفارقة في المبادرة الجديدة لتنمية أفريقيا يذهبون إلى مدى بعيد لإثبات أن مشاكل أفريقيا لا يمكن حلها كل واحدة بمعزل عن الأخريات. بل ينبغي أن يتم هذا من خلال استراتيجية متكاملة تربط السلم والأمن بالفقر والتخلف الإنمائي - بعض الأسباب الرئيسية الجذرية للصراعات في أفريقيا.

ويدعو وفدي مجلس الأمن والأمم المتحدة إلى مساعدة أفريقيا على إعادة بناء قدرتها على إدارة جوانب الصراع بتعزيز المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية القائمة في المجالات الأساسية التالية: منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها؛ وصنع السلام، وحفظ السلام وإنفاذ السلام؛ والمصالحة بعد الصراع، والإنعاش والتعمير؛ ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، والأسلحة الخفيفة والألغام الأرضية.

وهدفنا هو الإسهام في هذه المناقشة باسترعاء الانتباه إلى الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا والاتحاد الأفريقي الذي سيبدأ العمل به عما قريب. وستسعى هياكل الاتحاد الأفريقي إلى ترسيخ السلم، والاستقرار، والديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان والعدالة؛ وتهيئة الظروف اللازمة للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة؛ والقضاء على الفقر؛ وترسيخ التقدم الاجتماعي والازدهار للجميع. وهاتان المبادرتان تحملان مفتاح الحل لمحنة الصراع في أفريقيا ووضع القارة على طريق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي المستدام.

لقد دأبت حكومة جنوب أفريقيا على الإعراب عن التزامها بتعزيز السلم والأمن في قارتنا. ونحن نسعى مع الحكومات الأفريقية الأخرى إلى إنهاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وستستضيف جنوب أفريقيا، في الشهر المقبل، الحوار بين الكونغوليين، الذي نأمل أن يجلب السلم في نهاية المطاف إلى منطقة البحيرات الكبرى المضطربة. وقد حضرنا أمام المجتمع الدولي أيضا للترويج لشراكة جديدة لتنمية أفريقيا.

وبهذا الإسهام في المناقشة، نأمل أن ينظر مجلس الأمن في دوره في الأمور التي قد تكون فيها ولايته محدودة وتقتضي التعاون مع هيئات أخرى للأمم المتحدة. وتدل خبرتنا في أفريقيا على أن السلم والتنمية يعزز أحدهما الآخر. ولذلك نأمل مخلصين أن تؤذن مناقشة اليوم ببدء حوار مع مجلس الأمن بشأن كيفية معالجة الصراعات المعقدة في أفريقيا معالجة شاملة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أرحب في مجلس الأمن برئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، السيد إيفان سيمونوفيتش، وأعطيه الكلمة.

السيد سيمونوفيتش (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي، على دعوتكم، ويسرني أن أشارك في هذا الاجتماع بصفتي رئيسا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

في ضوء التشجيع المعرب عنه في إعلان الألفية لإجراء مشاورات منتظمة وتنسيق مستمر فيما بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة سعيا إلى أداء مهامها، آمل أن يساعد هذا الاجتماع على وضع الأساس اللازم لزيادة التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما هو متصور في ميثاق الأمم المتحدة.

إن الطابع المتعدد الأبعاد لمنع نشوب الصراعات وبناء السلام بعد الصراع يتطلب اتباع نهج متعدد التخصصات مصمم للظروف الفريدة لكل حالة. ويمكن لمجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يعملا معا بفعالية أكبر في نطاق الولايات التي حددها الميثاق لكل جهاز. ومع مراعاة استقلال الجهازين القائمين بحكم الميثاق، فإن الهدف سيكون ضمان أن يجري التعاون بينهما على نحو أكثر فعالية حتى يمكن أن تعمل كل الجهات المؤثرة التابعة للأمم المتحدة في الميدان بطريقة متكاملة.

وفي السنوات الأخيرة، كرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مناسبات عديدة اهتمامه لقضية التنمية في أفريقيا، وأحدث تلك المناسبات القطاع الرفيع المستوى من دورة المجلس المضمونية في تموز/يوليه ٢٠٠١. واعتمد بيان وزاري كرر تأكيد الدعم المعرب عنه في مؤتمر قمة الألفية لتوطيد الديمقراطية في أفريقيا ومساعدة الأفارقة على كفاحهم من أجل السلام الدائم، والقضاء على الفقر، والتنمية المستدامة. ودعا الوزراء أيضا منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى دعم المبادرة الأفريقية الجديدة التي اعتمدتها منظمة الوحدة الأفريقية في مؤتمر قمتها بلوساكا، والتي أصبحت تسمى الآن الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وعلاوة على ذلك، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥٥/٢١٧، سينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذه السنة في إنشاء فريق استشاري مخصص معني بالبلدان الخارجة من الصراع.

وأود أن أعرب عن تقديري لإتاحة هذه الفرصة وعن اعتزامي متابعة المناقشة مع أعضاء المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الطرق الكفيلة بزيادة التعاون بين المجلسين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يزال عدد كبير من المتكلمين على قائمتي، ولكن نظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة واستئنافها الساعة ١٥/٠٠ تماما.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.